وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الفرع:علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة: أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001- 2014

من إعداد الطالبتين:

- حكيمة فردي
- نجمة رايس

تحت إشراف الأستاذ

- كمال شريط

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لطيفة بهلول	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
كمال شريط	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
حميدة مالكية	أستاذ مساعد – ب –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى اله وصحبه

أجمعين، الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في انجاز البحث حمدا يليق بجلال وعظيم سلطانه،

لقوله سبحانه وتعالى:

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۞

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ۞ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾. سورة طه آية: 25،26،27.

في البداية أتوجه بجزيل الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف" كمال شريط "على

إرشاداته الصادقة وحرصه الدائم على متابعة عملنا في كل مراحله،

له منا كل التقدير والاحترام.

شكر خاص إلى من دعمني بتوجيهاته الصائبة ونصائحه القيمة، ولم يبخل بأي شيء

لتفعيل عملي المتواضع .إلى الدكتور" بن لحبيب طه" ." الوافي الطيب

جزاه الله كل خير.

دون أن أنسى شكر من ساعدوني على صعوبات في الجزء

التطبيقي من البحث زميلاتي " جدواني إكرام " و" بوعلي ثلجة "

بارك الله فيهم وجزأكم كل خير.

أقدم أزكى التحيات إلى كل أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم الاقتصادية، الذين تعلمت

منهم عبارة الاجتهاد طريق يبدأ بالمحاولة، الإصرار والطموح وينتهي بالنجاح والتميز،

لهم مني جزيل الشكر والامتنان.

حكيمة&نجمة

الإهداء

تبارك الذي أهداني نعمة العقل وأنار سبيلي بنور العلم ومهد لي طريق النجاح

بكل تقدير وعرفان، يقول خالقنا سبحانه وتعالى:

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ سورة الإسراء آية72

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها ...إلى من كان دعائها سر اجتهادي...إلى من ضحت من أجل تربيتي وتعليمي لأحقق حلمي وحلمها بالنجاح...إلى من لا تكفي العبارات لوصفها...إلى أغلى إنسانة" أمي"

أطال الله في عمرها وأدامها تاجا يعلو رؤوسنا.

إلى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة ...إلى الذي شجعني على المثابرة والعمل بجد فوصلت بفضله لمسعاي...إلى رمز الشهامة" أبي"

أرجو من الله أن يطيل في عمره.

أهدي عملي المتواضع إلى أغلى ما أملك في الحياة أفراد عائلتي:

*نادية جوجو هنية ** سليمة **ميدو عمار تقي الدين *

حفظهم الله أينما كانوا.

إلى الزملاء والزميلات الذين ساعدوني في إتمام

الجزء التطبيقي من البحث، جزاهم الله كل خير.

إلى كل صديقاتي المخلصات، أخص بالذكر لإيمان * فاطمة وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز عملنا

المتواضع، مع تمنياتي بالنجاح للجميع.

نجمـــة

الإهداء

بسم الله الذي لايعلمو عليه شيء،بسم الذي لا كبير سواه

باسمه تعالى.وكفى وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "وأخفضهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا"سورة الإسراء الآية 23

إلى من بالقوة والرقي ربياني وبالعطى والحنان أميداني ،إلى النفوس الصافية والروح الصادقة أمي وأبي رحمه الله

إلى من انتظرت نجاحي طويلا وكانت الدافع الرئيسي في استمراري أختي الغالية "غنية"دعيني أقبل جبينك إجلالا ويديك امتنانا ولا يكفيك حبر قلمي عرفانا

إلى الوفاء والعطاء وينابيع الصدق والصفاء إلى من كان معي على طريق النجاح والخير "جلال"

إلى سواعدي في هذه الدنيا إخوتي "ناصر، مالك ،بلال"

إلى من ترعرعت وتربيت بينهم أخواتي "نادية ،فلة ،نورة،أحلام"

إلى أزواجي إخواتي "براهيم، عبد الرزاق ، صلاح "

إلى الريحانة التي عانقت أوراقها قطارات الندى إلى رمزالبراءة ومنبع الراحة إلى شمس البيت ونورها إلى أغلى أحفاد"إسلام ،إياد،روان ،تجاني،أيهم ،علاء،ردينة وتاج الدين ننتظر وجوده"

إلى كل الأصدقاء وأحبائي "حكيمة ،إيمان ،ثلجة ،إكرام ،حنان، سمية،خديجة،سعاد،نعيمة "

وأخصص بالذكر من رافقتني في اعداد هذه المذكرة "نجمة"

حكيمة

قائمة المحتويات

الفهرس العام

الفهرس	الصفحة
فهرس المواضيع	I – I
فهرس الأشكال	IV – III
فهرس الجداول	V – IV
فهرس الملاحق	I
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة والبطالة	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجريمة والبطالة	03
المطلب الأول: الأسس النظرية للجريمة	03-10
الفرع الأول: مفهوم الجريمة	03
الفرع الثاني: تقسيمات الجريمة	04
الفرع الثالث: أركان الجريمة	07
الفرع الرابع: منهج الإسلام في مكافحة الجريمة	08
الفرع الخامس: المحددات الاقتصادية للجريمة	09
المطلب الثاني: الأسس النظرية للبطالة	10-20
الفرع الأول: مفهوم البطالة	10
الفرع الثاني: أنواع البطالة	13
الفرع الثالث: الآثار المترتبة على ظاهرة البطالة	15
الفرع الرابع: النظريات الحديثه المفسرة للبطالة	16
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للجريمة والبطالة	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي للجريمة والبطالة	20-23
الفرع الأول: الدراسات المحلية	20
الفرع الثاني: الدراسات العربية	22
الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية	23
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	23-26
الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية	24

الفرع الثاني:المقارنة مع الدراسات العربية	25
الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية	26
خاتمة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر	
تمهيد	29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	30
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	33-30
الفرع الأول: مجتمع الدراسة	30
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	40-34
الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في الدراسة	34
الفرع الثاني: مراحل تحليل نموذج الانحدار المتعدد	37
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	41
المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها	50-41
الفرع الأول: التحليل الوصفي للنموذج	41
الفرع الثاني: تحليل النموذج إحصائيا	44
الفرع الثالث: دراسة المشاكل القياسية للنموذج المقدر	48
المطلب الثاني: تحليل النتائج المتوصل إليها	53-50
الفرع الأول: التحليل الاقتصادي للنتائج	50
خاتمة الفصل	53
الخاتمة العامة	58-56
قائمة المراجع	62-60
الملاحق	67-64

2. فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1.1)	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	24
(2.1)	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	25
(3.1)	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	26
(1.2)	تطور إجمالي الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	31
(2.2)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001- 2014)	32
(3.2)	العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل	42
(4.2)	الإحصاءات الوصفية للنموذج المقدر	43
(5.2)	نتائج الإحصاءات الوصفية	43
(6.2)	مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	43
(7.2)	ارتباط المتغير التابع بالمتغير المستقل	44
(8.2)	تقدير نموذج الانحدار المتعدد	45
(9.2)	النتائج القياسية للنموذج المقدر	45
(10.2)	ملخص اختبار ستودنت	46
(11.2)	مدلوليات المقدرات ومعنوياتها	47
(12.2)	نتائج تقدير إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي	49
(13.2)	نتائج مشكلة التعدد الخطي	50

3. فهرس الأشكال

رقم الشكل		الصفحة
(1.2)	تطور إجمالي الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	31
(2.2)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001- 2014)	32
(3.2)	مراحل النمذجة القياسية	35
(4.2)	التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة	42
(5.2)	التوزيع الطبيعي للبواقي	48

4. فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	تطور قيم المتغيرات المدرجة في النموذج المتعدد خلال الفترة 2001-2014	64
02	بيان الارتباط الذاتي للأخطاء	65
03	جدول ستيودنت TABLE DE STUDENT	66
04	جدول فيشرTABLE DE FICHER	67

المقدمة العامة

المقدمة العامـة

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وظروف الحياة العصرية المعقدة إلى بروز العديد من المشكلات، منها مشكلة الشباب العاطلين عن العمل التي تسمى "البطالة" حيث أصبحت مشكلة عالمية تعاني منها معظم دول العالم، وقد تظهر بسبب الركود الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل للمحتاجين إليه والباحثين عنه، وتعد أحد المؤشرات الاقتصادية الرأسية التي تعكس حالة اختلال التوازن العام الاجتماعي والسياسي، حيث تؤدي في النهاية إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية المختلفة مثل الانحراف الذي يدفع الفرد إلى الوقوع في الجريمة وقد يكون سبب وقوعها مشكلة البطالة، ويترتب عليها عواقب وخيمة تضر بالفرد والمجتمع خاصة إذا لم يتم مواجهتها بالشكل المناسب ،حيث من الصعب القضاء عليها بشكل نهائي بسبب ارتباطها بوجود الإنسان على الأرض ولكن يمكن الحد من انتشارها وتخفيف نسبة وقوعها وذلك من خلال سد جميع االطرق التي يتوقع أن تكون مقعداً لوقوعها ، وتعد ظاهره اجتماعيه لازمت البشرية منذ وجودها إلا أنها كانت ترتكب بوسائل تقليديه في المجتمعات البدائية ثم تطورت مع تطور العصور لتظهر بأشكال أكثر تنوعا وتعقيدًا جعلت منها محطاً لكثير من أوقات المفكرين والعلماء، سواء من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي أو القانوني لما تخلفه من دمار في المجتمعات البشرية ومن زعزعة للأمن وتفكيك للعلاقات الاجتماعية ونزف للأموال وقضاء على الحركة التنموية، اتخذت الجريمة أشكالا مختلفة تتماشى مع البنية الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت ترتكب بأشكال جديدة مختلفة عما كانت عليه في السابق، فمنذ بداية البحث في أسباب الجريمة على أساس علمي في النصف الثاني من القرن الماضي توالت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بتحديد ما إذا كان هناك أثر موجبا للبطالة على الجريمة من عدمه، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين نتائج هذه الدراسات ، فبعض هذه الدراسات أدت إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة، أما البعض الأخر فتشير نتائجه إلى أن العلاقة بين البطالة والجريمة إما أن تكون ضعيفة أو غير متسقة أو غير معنوية.

وعليه يلاحظ عدم وجود دراسات تجريبية كثيرة في الجزائر اهتمت بدراسة أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة، فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة خلال الفترة 2001-2004 لاختبار فرضية نظرية اقتصاد الجريمة القائلة بأن الزيادة في تطور معدلات البطالة سوف تؤدي إلى زيادة في معدلات الجريمة.

1. إشكالية البحث: إنّ البطالة هي نتيجة خلل اجتماعي وظروف اقتصادية تحول دون توفر أعداد كافية ومناسبة من فرص العمل لتشغيل المتعطلين من الفئات التعليمية المختلفة، ونتُج عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة تنعكس بآثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، خاصة تلك المتعلقة

بالآثار النفسية والاجتماعية ووفقاً لذلك تكمن المشكلة الأساسية في الحاجة إلى تحديد العلاقة بين البطالة والجريمة، وذلك من خلال تحديد الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ومدى تأثيرها في الوضع النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع الجزائري، وعليه تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: **هل تؤثر البطالة على تطور إجمالي الجريمة، وما واقع ذلك في الجزائري؟**

وحتى يتيسر الإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتم الإجابة عنها من خلال الدراسة كالآتي:

- هل عرفت ظاهرة البطالة والجريمة تطورات وتحولات في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- كيف تؤثر البطالة على تطور معدلات الجريمة خلال فترة الدراسة؟
- هل يعد التحكم في النمو الديمغرافي شرط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

2. فرضيات البحث: للإجابة عن الأسئلة الفرعية سيتم سرد جملة من الفرضيات على النحو الآتي:

- شهدت البطالة والجريمة في العالم حركية شديدة وتحولات جذرية فهي في تغير دائم ومتسارع، وأصبحت عاملا حيويا يعيق التنمية الاقتصادية.
- تؤدي الزيادة في معدلات البطالة إلى الزيادة في إجمالي الجرائم في الجزائر.
- يعد التحكم في النمو الديمغرافي شرطا أساسيا للتحكم في سيرورة التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

3. أهداف البحث: تهدف البحث عموما لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- عرض المفاهيم والمعايير الأساسية للبطالة والجريمة وتوضيح مختلف النظريات الحديثة المفسرة للبطالة والمحددات الاقتصادية للجريمة.
- محاولة فهم كيفية تأثير البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر.
- محاولة فهم الرابط الرئيسي بين الجريمة والبطالة وباقي المتغيرات الأخرى.
- توضيح مدى تأثير البطالة في الجزائر على إجمالي الجرائم.

4. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ما يمكن أن تضيفه نتائج الدراسة من معرفة أسس وأساليب الوقاية للحد من انتشار هذه الظاهرة.
- إبراز مدى خطورة مشكلة البطالة وما تفرزه من آثار سلبية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة تساهم بشكل كبير في انتشار الجريمة وسط المجتمع الجزائري.
- كونه يسهم بشكل مباشر في التنبيه إلى خطورة مشكلة البطالة، والعمل الجاد على إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها.

5. مبررات اختيار الموضوع: تتمحور المبررات العلمية الدافعة لتناول هذا الموضوع دون غيره فيما يأتي:

- صلة موضوع الدراسة بالتخصص المدروس.
- إن موضوع الجريمة والبطالة من الموضوعات التي تشغل الحكومة لما له من أثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.
- البحث في تطور معدلات الجريمة كونه موضوع ذو أبعاد إجتماعية وإقتصادية لضبط المخالفين للقوانين والبحث عن مصادر أخرى لتخفيف من هذه الظاهرة.

6. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة: للإجابة عن مشكلة البحث المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتلائم مع طبيعة الموضوع خاصة في إبراز الأسس النظرية للجريمة والبطالة، ثم المنهج التحليلي في الفصل الثاني للوقوف على دراسة مدى تأثير البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر بهدف تفسير العوامل المسببة في عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من **2001 إلى 2014** بالإضافة إلى تحليل أثار البطالة على معدلات الجريمة في الجزائر، كما تم استخدام المنهج الإحصائي فيما يخص الدراسة الإحصائية من خلال الحصول على مجموعة من الإحصائيات للإلمام بمختلف جوانب الدراسة.

7. حدود البحث: على اعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة بهدف الاقتراب من الموضوعية ووضع إستنتاجات منطقية دقيقة، ولتحقيق ذلك تم انجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** تم التركيز على دراسة العلاقة بين البطالة وتطور معدلات الجريمة باعتبار إجمالي معدل الجرائم متغير تابع ومعدل البطالة متغير مستقل.
- **الحدود المكانية:** لقد ركزت الدراسة على حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2001 الى2014.

8. هيكل البحث: لتجسيد موضوع البحث والوصول إلى النتائج المنتظرة، تم الاعتماد على خطة لمعالجته في فصلين، الأول الجانب النظري والثاني خصص للجانب التطبيقي بالإضافة إلى المقدمة العامة والتي تناولت مشكلة البحث، وكذا الخاتمة العامة التي تضم أهم النتائج المتوصل إليها تطبيقيا من خلال الدراسة القياسية.

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبطالة والجريمة من خلال مبحثين، المبحث الأول تناول الأدبيات النظرية للجريمة والبطالة، أما المبحث الثاني فيتعلق بالأدبيات التطبيقية للجريمة والبطالة.

بينما الفصل الثاني والتطبيقي فقد عالج أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة من خلال مبحثين، المبحث الأول يوضح الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فيوضح عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

9. صعوبات البحث: واجه إنجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات التي يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

- تضارب الإحصائيات واختلافها من مصدر إلى أخر خاصة بين كل من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء، صندوق النقد الدولي.
- نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خاصة معدلات الجريمة في الجزائر.
- ضيق الوقت المخصص لمثل هذه الدراسة.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للجريمة والبطالة

تمهيد:

تعد البطالة وانخفاض مستوى التشغيل لدى مختلف الأفراد في الجزائر ظاهرة بحد ذاتها إذ شغلت العديد من الهيئات المعنية حيث سعت إلى وضع مخططات تنموية لأجل المعالجة والقضاء على هذه الظاهرة وذلك لكون أن لها علاقة بالاستقرار والتماسك الاقتصادي والاجتماعي.

إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي- بلا شك- من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، وخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

تتأثر البطالة بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر هذه المتغيرات الاقتصادية محددات لظاهرة البطالة، حيث تؤثر عليها بالإيجاب أو بالسلب عند حدوث أي تغير كان فإنه يؤثر عليها، بالزيادة أو بالنقصان حسب طبيعة العلاقة بينها وبين محدداتها.

وتعتبر الجريمة من الظواهر الهامة، وموضع اهتمام الدول لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجريمة والبطالة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للجريمة والبطالة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجريمة والبطالة

تعتبر البطالة والجريمة إحدى أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول لتأثيرها على الاقتصاد والأمن الوطني وهما بلا شك ظاهرتين قديمتين، ولكن اليوم أصبحتا أشد خطورة من أي وقت مضى بل أنها باتت اليوم إحدى ابرز المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدم أنظمتها الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: الأسس النظرية للجريمة

الفرع الأول: مفهوم الجريمة

1. تعريف الجريمة: هناك عدة تعريفات، نذكر منها:

- ✓ **تعريف1:** يمكن القول بأن الجريمة هي أي فعل يمثل اعتداء على الجسد أو العقل أو الروح أو العرض أو المال، وبصفة عامة تعرف الجريمة بأنها أي مخالفة للقواعد القانونية سواء كانت تلك القواعد القانونية مصدرها التشريعات السماوية (الدين) أو مصدرها القانون الوضعي أو كان مصدرها العرف (العادات والتقاليد).[1]
- ✓ **تعريف 2:** يمكن تعريفها اقتصاديا بأنها التعدي على الموارد والثروات التي تقع في حيازة الأفراد والجماعات والدول، والجريمة التي ترتكب ضد الموارد الاقتصادية والنشاطات الاقتصادية و الثروات هي جريمة اقتصادية لأن الجريمة هي سلوك معين له هدف عند المجرم الذي يرتكبها، فالأفراد يقررون ما إذا كان من الأفضل ارتكابهم للجريمة بمقارنة التكلفة بالعائد من الجريمة.[2]
- ✓ **تعريف 3:** كما يعرف أميل دوركايم **(Emile Durkheim)** الجريمة بأنها جزء متكامل من كل المجتمعات بمعنى أنها لا بد وأن توجد في جميع المجتمعات. وهي فعل يعاقب عليه صاحبه، وأن تخلص أو خلو المجتمع من الجريمة هو أمر مستحيل .و يتغير شكل الجريمة لأن الأفعال التي تحدد على أنها جريمة ليست كذلك في كل مكان.[3]

2. قياس الجريمة: يعرف علماء الإجرام معدل الجريمة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد الكلي للمجرمين إلى العدد الكلي للسكان، أي أن:[4]

معدل الجريمة = (عدد الحالات الإجرامية المعروفة / عدد السكان)*100.....(1)

وبالتالي فإن هذا المعدل يعطينا تناسب بين الجريمة وعدد السكان بمعنى كلما قل عدد السكان تقل معدلات الجريمة، وكلما زاد عدد السكان تزيد معدلات الجريمة والانحراف، كما أن هذا المعدل يعطينا

---

[1]– إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009 ، ص: 159.

[2]– خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999 ، ص:06 .

[3] – العيسوي عبد الرحمن، **اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص: 83.

[4]– إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص:161.

عدد المجرمين لكل مئة ألف نسمة، مثال على ذلك: إذا كان معدل الجريمة يساوي2.1 % يعني أن لكل 1000 نسمة من أفراد المجتمع فيه 2.1 مجرم أو منحرف.

الفرع الثاني: تقسيمات الجريمة

يمكن تقسيم الجرائم من أكثر من منظور ولعل التقسيم التالي يعطينا صورة شاملة لغالبية الجرائم التي تقع في المجتمع.

1. التقسيم العام للجريمة: وتشمل التقسيم التالي:[1]

1-1. جرائم الإضرار بالعقل: وتتمثل في جرائم الاستيلاء على ما ينتجه العقل من منتجات فكرية مابين الإبداع الأدبي، الفني، الإبتكاري، والاختراع المادي.

1-2. جرائم الإضرار بالبدن: وتتراوح تلك الجرائم ما بين الضرر الخفيف الذي يصيب الجسم بجرح بسيط يصل إلى إعاقة جزئية عن العمل، أو يمنع الشخص جزئيـا عن أداء الدور الإنساني الشخصي، والضرر الجسيم الذي يصيب الجسم بإعاقة كلية عن العمل أو يمنع الشخص كليا من أداء الدور الإنساني الشخصي.

1-3. جرائم الإضرار بالنفس: وهي الجرائم التي يترتب عليها إزهاق الروح أو القتل.

1-4. جرائم الإضرار بالعرض: تتمثل في الاعتداء على العرض أو الشرف مثل: جرائم الزنا أو الاغتصاب أو السب والقذف، وجرائم الآداب العامة.

1-5. جرائم الإضرار بالمال: تتمثل في جرائم الاعتداء على الأصول أو الحقوق المالية للغير مثل جرائم السرقة، السطو والرشوة، وجرائم تدمير الممتلكات، ودائما يكون مدخل هذه الجرائم اقتصادي.

1-6. جرائم الإضرار بالدين: تتمثل فـــي جرائم إجبار الأفراد للتحول عـــن ديانتهم ومعتقداتهم الدينية، وجرائم ازدراء الأديان، وجرائم الاعتداء على المقدسات الدينية مثل المساجد والكنائس وجرائم النصب والاحتيال تحت مضلة الشعارات الدينية...إلخ.

2. أقسام الجريمة في التشريع الجزائري: سلك المشرع الجزائري مسلك معظم التشريعات المقارنة، بأنّ قسم الجرائم (بموجب المادة 27 من قانون العقوبات) تقسيما ثلاثيا تبعا لخطورتها إلى جنايات، جنح ومخالفات، ولكن الفقه لم يكتف بهذا التقسيم القانوني للجرائم بل قسمها تقسيمات أخرى تبعا لأركان الجريمة. ولنعرض في ما يلي للتقسيم القانوني الفقهي للجرائم.

2-1. التقسيم القانوني للجرائم: تقسم المادة 27 من قانون العقوبات الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات، جنح ومخالفات وتنص المادة 5 من نفس القانون على ما يلي:

2-1-1. أن العقوبات الأصلية في مواد الجنايات هي الإعدام والسجن المؤبد والسجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة.

---

[1] – عقبة ريمي وسعدية قصاب، **دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر فترة 2001-2010**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي ،العدد 07، المجلد 02، ص: 230.

2-1-2. أن العقوبة الأصلية في مواد الجنح هي الحبس لمدة تتجاوز شهرين إلـــــى خمس سنوات، ماعدا الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا أخرى، ذلك أن القانون قد يقرر في مواد الجنح حدا أقصى يفوق خمس سنوات حبسا كما هو الحال بالنسبة لجنح إختلاس الأموال من طرف الموظف العام، وجنحة الفعل المخل بالحياء على قاصر دون عنف...

2-1-3. إن العقوبة الأصلية في مواد المخالفات هي الحبس من يوم واحد إلـــى شهرين علـــى الأكثر، والغرامة من عشرين دينار جزائري إلى ألفي دينار جزائري.

2-2. التقسيم الفقهي للجرائم: يقسم الفقه الجرائم بالنظر إلـــى أركان الجريمة وهـــــي الركن المادي، الركن المعنوي والركن الشرعي تقسيمات عدة نوجزها في مايلي:

2-2-1. تقسيم الجرائم بالنظر إلى ركنها المادي: تقسم الجرائم اعتمادا على الركن المادي إلى:[1]

2-2-1-1. الجريمة الوقتية: تعتبر الجريمة وقتية إذا كان ركنها المادي لا يمتد فترة زمنية أي الجريمة التي لا يستغرق وقوعها فترة زمنية مثل: جريمة القتل التي تتم بمجرد إزهاق الروح، جريمة السرقة التي تتم بمجرد حصول فعل الإختلاس وجريمة الضرب التي تتم بمجرد حصول فعل الضرب.

2-2-1-2. الجريمة المستمرة: تعتبر الجريمة مستمرة إذا كان ركنها المادي يمتد فترة زمنية أي الجريمة التي يستغرق وقوعها فترة زمنية مثل: جريمة إخفاء الأشياء المسروقة وجريمة الإهمال العائلي التي تبقى قائمة إلى أن يتم دفع جميع المبالغ المحكوم بها.

2-2-1-3. الجريمة البسيطة: تعتبر الجريمة بسيطة إذا كان يكتفي فيها بحصول الواقعة المادية مرة واحدة مع سائر العناصر الأخرى لتمام الجريمة وقيام المسئولية الجنائية مثل: جريمة القتل وجريمة السرقة.

2-2-1-4. الجريمة المتتابعة الأفعال أو المتكررة: تعتبر الجريمة متتابعة الأفعال إذا قام الجاني بأفعال متتالية ومتماثلة تنصب على مصلحة واحدة محمية قانونا يهدف إلى غرض إجرامي واحد مثل: جريمة الضرب في حالة تكرار فعل الضرب وجريمة السرقة في حالة حصول هذه الجريمة على مراحل.

2-2-2. تقسيم الجرائم بالنظر إلى ركنها المعنوي: تقسم الجرائم اعتمادا على الركن المعنوي للجريمة أو على توافر القصد الجنائي إلى جريمة عمدية وجريمة غير عمدية.[2]

2-2-2-1. الجريمة العمدية: تعتبر الجريمة عمدية إذا توفر القصد الجنائي لدى مقترفها أي اتجاه إرادته إلى تحقيق النتيجة التي يتوقعها مثل: جريمة القتل العمدي.

---

[1] – لمزري جميلة وحبة وديعة، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد السابع، جويلية، 2014، ص ص: 175-176.

[2] – عقبة ريمي وسعدية قصاب، **مرجع سابق**، ص ص: 231-332.

2-2-2-2. الجريمة الغير العمدية: تعتبر الجريمة الغير العمدية إذا لم يتوفر القصد الجنائي لدى مقترفها أي الجريمة التي ينتفي فيها القصد الجنائي، فهي جريمة تقوم على مجرد الخطأ المبني على الإهمال والرعونة وقلة الاحتراز وعدم إطاعة القوانين واللوائح مثل: القتل الخطأ... وغيرها من الجرائم.

2-2-3. تقسيم الجرائم بالنظر إلى ركنها الشرعي: تقسم الجرائم إعتمادا على الركن الشرعي للجريمة إلى جريمة سياسية وجريمة عسكرية.[1]

2-2-3-1. الجريمة السياسية: يتنازع تعريف الجريمة السياسية مذهبان مذهب شخصي ومذهب موضوعي، فتعتبر الجريمة سياسية أخذا بالمذهب الشخص الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها باعثا سياسيا أو تكون الغاية من ارتكابها غاية سياسية، وتعتبر الجريمة سياسية أخذا بالمذهب الموضوعي إذا كانت المصلحة المحمية قانونا التي وقع عليها الاعتداء ذات طبيعة سياسية، بمعنى أن وصف الجريمة أنها سياسية يكون بالنظر إلى طبيعة الحق المعتدي عليه، فإذا كانت طبيعة الحق سياسية كانت الجريمة سياسية.

ومن الجرائم المعتبرة جرائم سياسية في قانون العقوبات الجزائري: الجنايات الجنح ضد أمن الدولة كجرائم الجباية والتحسس، جرائم التعدي على الدفاع الوطني، الجرائم ضد سلطة الدولة وسلامة أرض الوطن، جنايات المساهمة في حركات التمرد، الجنح ضد الدستور والاعتداء على الحريات العامة.

ويلاحظ أن المشرع الجزائري لا يعبر اهتماما للتفرقة بين الجريمة السياسية والجريمة العادية فيما يتعلق بالعقوبات المقررة لها، مقارنة بالتشريعات الأجنبية التي تخصص للجرائم السياسية عقوبات خاصة تميزها عن العقوبات المقررة للجرائم العادية.

2-2-3-2. الجريمة العسكرية: تعتبر الجريمة عسكرية إذا أخل الفاعل بالقواعد التي يفرضها قانون العقوبات العسكري، أو ما يسمى في الجزائر تعاون القضاء العسكري، وتخضع الجريمة العسكرية في الجزائر لقانون القضاء العسكري الصادر في 1971/04/22 بموجب الأمر رقم71 /28.

الفرع الثالث: أركان الجريمة

1. الأركان العامة: للجريمة بصفة عامة أركان لابد من توفرها، وهذه الأركان ثلاثة:[2]

1-1. أن يكون هناك نص يحضر الجريمة ويعاقب عليها، وهو ما يسمى بالركن الشرعي للجريمة.

2-1. قيام الجاني بالسلوك المادي المكون للجريمة، سواء كان سلوكا إيجابيا أو سلبيا، فعلا أم امتناعا عن فعل قام به الجاني بمنفرد أم شراكة مع غيره، وهذا ما يسمى بالركن المادي للجريمة.

---

[1] – عقبة ريمي وسعدية قصاب، **مرجع سابق**، ص ص: 232-234.

[2] – علي عبد القادر القهوجي، **شرح قانون العقوبات – القسم العام – نظرية الجريمة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص ص: 51-54.

1-3. أن يكون الجاني كفء أي مسؤولاً عن الجريمة؛ وذلك بتوفير عناصر المسؤولية الأدبية في شخصه من حيث الإدراك والإرادة، ومن حيث الفعل العمدي والغير عمدي، وحيث ارتكاب الأمر بغير حق يستعمله أو واجب يؤديه وهذا ما يسمى بالركن الأدبي للجريمة.

هذه هي الأركان العامة التي يجب توفرها بصفة عامة في كل جريمة، ولكن توفر هذه الأركان العامة لا يغني عن وجوب توفر الأركان الخاصة لكل جريمة على حدة حتى يمكن العقاب عليها، كركن الأخذ خفية في السرقة وركن الوطء في جريمة الزنا، وغير ذلك من الأركان الخاصة التي تقوم عليها الجرائم المهنية بذاتها.

ويمكن أن نقول: لـــــــــكل جريمة أركان ثلاثة أساسية بعد الأركان العامة وهـــي: الجريمة، المجرم، الضحية، الشهود والبينة.

2. الأركان الخاصة: قد يتطلب النموذج القانوني للجريمة فضلا على الركنين المادي والمعنوي عناصر أخرى يطلق عليها الأركان الخاصة بالجريمة التي لا يلزم توافرها في كل جريمة والأركان الخاصة هي: الركن المفترض وشرط العقاب.

2-1. الركن المفترض: هو ذلك الركن الذي يفترض القانون توافره وقت مباشرة الجاني نشاطه وبدونه لا يوصف هذا النشاط بأنه جريمة ويوجب القانون توافر الركن المفترض من اجل وجود الجريمة أو من اجل اعتبارها من نوع معين (جناية أو جنحة) ومن أمثلة الركن المفترض ما يلي:

- أن يكون المجني عليه حيا في جريمة القتل.
- أن يكون المال المختلس مملوكا لغير الجاني في جريمة السرقة.
- وجود دعوى في جريمة شهادة الزور.
- حالة الحمل في جريمة الإجهاض.

ويلاحظ أن الركن المفترض سابق على وقوعها ويترتب على ذلك الآتي:

- إن توافره لا يتحقق به البدء في التنفيذ الذي يقوم به الشروع.
- إن مكان وقوع الجريمة يتحدد بمكان وقوع ركنها المادي أو جزء منه.
- إن إثبات الركن المفترض يخضع لوسائل الإثبات المقررة في القانون الذي ينتمي العنصر إليه، فصفة المواطن في جريمة الالتحاق بقوات العدو تثبت وفقا لقانون الجنسية، في حين أن الأركان العامة للجريمة تخضع في إثباتها للقواعد المقررة للإثبات في المسائل الجنائية.

2-2. شرط العقاب: هو ذلك العنصر الذي يتطلبه القانون ليس لقيام الجريمة وإنما لكي يوقع العقاب المقرر لها، فالجريمة تتوافر بتوافر ركنيها المادي والمعنوي، ومن أمثلة شرط العقاب التنبيه بالدفع على المحكوم عليه بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه حتى يعاقب على جريمة الامتناع عن دفع النفقة، وضبط المتهم في حالة تلبس حيث يكون العقاب معلقا على هذا الضبط كما هو الشأن في جريمة تحريض المارة على الفسق بالقول أو الإشارة.

الفرع الرابع: منهج الإسلام في مكافحة الجريمة

عمل الإسلام على تحصين المجتمع من الوقوع في الجريمة وسلك في سبيل تحقيق ذلك كل السبل الممكنة للوقاية منها، وأغلق كل الأبواب المؤدية إليها فسلك مسلكين:

1. المسلك الأول: الوقاية من الجريمة: وينقسم إلى قسمين:[1]

1-1. القسم الأول: التحذير من الوقوع في الجريمة: لقد حذر الإسلام أتباعه من الوقوع في الجريمة، عبر الوعظ بالترغيب والترهيب وذلك لردع النفوس عن اقتراف الآثام والمعاصي وارتكاب الجرائم.

وقد بين القران الكريم أحوال المجرمين، وعمل على إنهاء الجريمة من المجتمع المسلم، فغير النفوس بالإقناع ، الحجة والبرهان فكان من أسلوب الوعظ الذي جاء به القرآن الكريم أنه بين أن قاتل النفس البشرية كالذي قتل الناس جميعا، قال الله تعالى: "مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا الْنَاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثَمَ إِنَ كَثِيراً مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونْ". **سورة المائدة، الآية (32).**

وأمر اللّه عز وجل بالصلاة، الصيام، الزكاة والحج تهذيبا للنفس ونهى عن القتل، شرب الخمر، الزنا وأكل الربا تنقية للروح من حيث الجاهلية، وشدَد العقوبة على مرتكب الجريمة، فقال تعالى: " إِنَ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَمَ خَالِدُون". **سورة الزخرف، الآية (74).**

1-2. القسم الثاني: سد الذراع المفضية إلى الجريمة: الجريمة آفة اجتماعية خطيرة ومفسدة عظيمة تؤدي إلى دمار المجتمع، ونراجعه وانحلاله من جميع المبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية وذلك مما يجعل المجتمع عاجزا عن تحقيق أهدافه، مراده وغاياته في الأمن والاستقرار.

فالجريمة تهدد الضروريات الخمسة التي جاء بها المشرع وأكد علـــــى ضرورة الحفاظ عليها وهي: الدين، النفس، المال، العرض والعقل، فهي بمثابة أسس ودعائم حياة البشر علـــى وجه المعمورة، فمتى اختل واحد منها أضطرب الأمن والاستقرار في المجتمع ،وهنا يتجلى منهج الإسلام في سد الذرائع ،حيث حرم الإسلام بعض السلوكيات لا لذاتها، وإنَما لما تقضى إليه من جرائم. ومن أمثلة ذلك: نهى الإسلام عن النظر إلى المرأة الأجنبية، والخلوة بها، حفظ للعرض، لأن النظر إليها والخلوة بها مقدمات لفاحشة الزنا، قال تعالى: " قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغِضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفِظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ لَهُمْ إِنَ الله خَبِير بِمَا يَصْنَعُونَ (30) وَقُلْ للمؤمنات يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَ وَيَحْفِظْنَ فُرُوجَهُنَ" **سورة النور، من الآيتان (30-31).**

2. المسلك الثاني: العقوبات: جاءت العقوبات في الشريعة لتحقيق الأمن والاستقرار فـــــي المجتمع، وليس لتشني من مقترف الجريمة فهي وسيلة لتصحيح الخطأ الذي وقف عليه وانتشاله من المستنقع الذي وقع فيه ولأخذ الحق منه إن كانت الجريمة متعلقة بحقوق الآخرين، فإن العقاب فيه ردع للجاني وزجر

[1]- عصمت عدلي، **الجريمة و قضايا السلوك بين الفهم والتطبيق**، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2009، ص ص: 379-385.

لغيره ومنع لتكرار الجريمة، قال الله تعالى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاة يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَكُمْ تَتَقُونْ". **سورة البقرة، الآية (179).**

فلا بد من إنزال تردعهم أخلاقهم العقوبة على المجرمين خاصة لا يرتدع بالوعظ والتوجيه ولا تردعهم أخلاقهم عن ارتكاب الجرائم والعقوبة في ظاهرها أذى ينزل بالجاني زجرا له، وفي إقامتها مصلحة الأمة والمجتمع المسلم.[1]

الفرع الخامس: المحددات الاقتصادية للجريمة

هناك محددات أو دوافع كثيرة أدت لارتكاب الجريمة بعضها اقتصادي، اجتماعي، وبعضها يرتبط بدوافع نفسية، سوف نركز في عرضنا هذا على الدوافع الاقتصادية ومن أهمها:[2]

1. الفقر: يعتبر الفقر سبب مباشر من أسباب الجرائم، لأن عدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساد والرعاية الاجتماعية الضرورية إلى تكوين اتجاهات خطيرة نحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه، ولقد انتهت الدراسات في علم الاجتماع الجنائي إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والجريمة.

2. البطالة: تؤكد الدراسات الميدانية بوجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة في الوطن العربي، كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق في المجتمعات الرأسمالية رغم الرخاء الذي يعيشه، لم يتمكن من القضاء على البطالة التي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وخاصة الجرائم الاقتصادية.

3. الهجرة: يترتب على النمو الاقتصادي هجرة أفراد المجتمع من المناطق الريفية الفقيرة إلى المناطق الصناعية بحثا عن فرص عمل أفضل حيث تزداد هذه الفرص مع التقدم الاقتصادي في مناطق الجذب السكاني .بينما تنعدم فرص العمل وينتشر الكساد في مناطق الطرد السكاني. فالعلاقة طردية بين حجم الجريمة وأنماطها ومنطقة الجذب السكاني، وعلاقة عكسية بين حجم الجريمة ومنطقة الطرد السكاني.

4. ارتفاع تكاليف المعيشة: يعتبر ارتفاع تكاليف المعيشة في كثير من بلدان العالم ودون أن يتحقق الارتفاع المناسب في دخول الأفراد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، كمحاولة التهرب من سداد الضرائب أو الرسوم الجمركية بالاتفاق مع بعض الموظفين المسئولين عن هذه الأعمال مقابل الرشوة وهذا نتيجة الانحراف بالوظيفة العامة من أجل الحصول على زيادة في الدخل وكذلك استغلال الوظيفة العامة في الحصول على ربح أو منفعة.

5. الاحتكار والاستئثار والأنانية: إن الأنظمة الاقتصادية الوضعية المطبقة في المجتمعات الغربية والشرقية مسؤولة بشكل كبير عن حدوث الجرائم فلأنانية والاستئثار وحب السيطرة الفردية والاحتكار في النظام الرأسمالي وكذلك الاستئثار بالسوق والتحكم في الإنتاج وفرض سلع وخدمات رديئة على

[1] – عصمت عدلي، **مرجع سابق**، ص: 398.

[2] – إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص ص: 172–173.

المستهلكين، والبيع والشراء بأسعار سياسية لا علاقة لها بالأسعار الاقتصادية وكل ذلك أدى إلى زيادة معدلات الجريمة.

6. زيادة الدخل: أدت التنمية الاقتصادية في كثير من بلدان العالم إلى زيادة الدخول الفردية، وزيادة عدد المشروعات والشركات وزيادة الإنتاج، وزيادة التحضر فزادت جرائم السرقة والاحتكار والاحتيال والرشوة والتزييف وإتلاف الموارد.

7. السياسات النقدية والمالية الغير عادلة: إن إتباع سياسات نقدية أو مالية غير عادلة أو غير متزنة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم الاقتصادية وذلك مثل سياسة التوسع في الإصدار النقدي والإفراط فيه يؤدي إلى التضخم، وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية وعدم كفايتها لتحقيق المطلب الأساسية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون، وعلى أصحاب الدخول الثابتة ويصاحب التوسع في الائتمان المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض.[1]

المطلب الثاني: الأسس النظرية للبطالة

تعتبر البطالة من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر كما تتفاوت درجة المعاملة الإنسانية التي يتلقاها الفرد العاطل من مجتمعه، و نسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان. من المعلوم أن البطالة مشكلة عويصة تعاني منها كل الشعوب على اختلاف مشاربهم وأجناسهم لكن هذا لا يعني أنه ليس هناك حل ناجع للحد من آثارها على المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها وبصفة عامة يمكن بإيجاز بعضها فيما يلي:

- ✓ **تعريف 1:** يمكن القول بأن البطالة هي"حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عليه ولكن لم يجدوه".[2]
- ✓ **تعريف 2:** تعرف البطالة على أنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي".[3]
- ✓ **تعريف 3:** أما بالنسبة لمنظمة العمل الدولية فقد عرفت البطال على انه " كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى ".

[1] – إبراهيم طلعت، **مرجع سابق**، ص ص: 173-174.

[2] – مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص:183.

[3] – عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، ط2، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص:205.

✓ **تعريف 4:** ووفقا لتعريف المكتب الدولي للعمل (BIT)*: فان فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية:[1]

- **بدون عمل:** إن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولو ساعة واحدة.
- **متاح للعمل:** يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة أي بعد الانتهاء من الاستبيان مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته فخلال بحثه هذا هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل.
- **يبحث عن عمل:** ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة وهذا للدلالة على جدية البحث عن العمل، كما انه يحبذ توفر البيانات والمعلومات عن سوق العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات.

وعلى العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي: " البطالة هي التوقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه ".

2- قياس البطالة: للإحاطة بحجم وأبعاد البطالة يتطلب الأمر حساب البطالة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة.

2-1. كيفية القياس البطالة: يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرًا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:[2]

معدل البطالة= (عدد العاطلين عن العمل/الفئة النشطة)*100.....(2).

---

* BIT: Bureau International du Travail.

[1]- ONS, **Données statistiques activité emploi et chômage**, Algérie, N ° 514, edition2008, p : 7.

[2] – بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 175-178.

2-2. مصطلحات تتعلق بالبطالة:

– وتتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا:[1]

الفئة النشطة = العاملون +العاطلون

– يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً – بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم – مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

– الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهـــو 15و16 سنة فمـــــا دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

– الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

– الأفراد من فئات معينة: هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى،العجزة وطلبة المدارس.

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكيفية لمعالجتها و,وهناك العديد من أنواع البطالة تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الحالة التي يتواجد عليه.

1. التقسيم التقليدي: يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي:

1-1. البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسباب استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف الطاقة استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات

[1] – علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 12.

الاقتصادية، ويزداد إنتاجها تظهر عادة في الدول المتقدمة. وقد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الإشعار والصادرات زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.[1]

1-2. البطالة الاحتكاكية: يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديد، وقد تظهر بشكل مؤقت بسب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجرا أو الانتقال من منطقة إلى أخرى.[2]

1-3. البطالة الهيكلية: يحدث هذا النوع من البطالة عندما يكون هناك تغيرات في سوق العمل مثل التطور في التكنولوجيا مثلا أو عندما يجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة فحتى في الظروف الاقتصادية الجيدة قد لا يجد بعض الأشخاص عملاً ، هذا النوع من البطالة قد يطول أمده أكثر من عشرة أسابيع فهو يحتاج إلى اكتساب مهارات جديدة وإعادة تدريب يتناسب مع متطلبات السوق.[3]

1-4. البطالة الموسمية: يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كالصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى، وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك النشطة، وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة هذا الطلب عليها في موسم بينهما يقل الطلب في موسم أخر، ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية، لكي يمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجية للسلعة التي يعملون فيها أساسا.[4]

2. التصنيفات أخرى للبطالة: إضافة إلى الأنواع السابقة لذكر البطالة يستعمل الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها وذكر أهمها:

2-1. البطالة الاختيارية: هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله يخص إراداته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء المستولون في الأفراد الذين تركوا وظائف مماثلة بأجور أقل، لتعودهم على الأجور المرتفعة يندرج تحت هذا النوع من البطالة بطالة احتكاكية وبطالة هي كلية، حيث

---

[1] – فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 335.

[2] – محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص: 190.

[3] – بن حمودة نجيب، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص:5.

[4] – أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم: المقاولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:13.

تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية ذلك لأنها تتم بناءا على رغبة الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.[1]

2-2. البطالة المقنعة: يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بالإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائض قد لا يؤثر إطلاق على حجم الإنتاج المخطط له وقد تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، من أجل تلاقي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق الظاهرة، لكنها قد تواجه بظهور نوع أخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.[2]

2-3. بطالة الفقر: وهي ناحية عن سبب نقص في التنمية والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمنهكة اقتصاديا) كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية و لهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال "و الدول الموظفة لهذه العمالة "دول الاستقبال"[3]

الفرع الثالث: الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء سوى كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعي.

1. الآثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:[4]

1-1. ارتفاع عبء الإعالة: بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض في الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض استخدام يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب ، بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.

2-1. انخفاض الأجور: حيث أن عرض العمل يفوق الطلب عليه وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسب انخفاض الأجور.

---

[1] – محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007، ص: 166

[2] – محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص: 221.

[3] – محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف، **مرجع سابق**، ص: 192.

[4] – سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على تطور معدل البطالة– دراسة تحليلية قياسية –**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص ص: 25-26.

1-3. تخلف الاقتصادي: أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها إنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالمية، إلا أن تعطل الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تأكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء.

1-4. الإسراف في الموارد الإنتاجية: ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا و هذه الحالة حتى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الموارد إلى الموارد ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وفي الموارد الإنتاجية الغير مستغلة.

1-5. تعطيل عن العمل: إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الأنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج و زيادة البطالة.

2- الآثار الاجتماعية والسياسية: تؤدي البطالة أيضا أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد دلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة من بينها نذكر:[1]

2-1. ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل: حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسب معالجتها أو نتائجها ,فعلاجها يتطلب رصيدا أو تخصص موارد اقتصادية أكبر للإلحاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم و نتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.[2]

2-2. استمرار البطالة لفترة زمنية طويلة: لها تأثير على ارتفاع تناول المحذرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وبسب من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.

2-3. تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين: حيث لا يملك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك، وهو يترك أثار سيئة متنوعة على الإناث والذكور.

2-4. ارتفاع في حالات الأمراض النفسية: بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

2-5. اضطراب الأوضاع: مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغير الحكومات فيها كذلك ضعف المشاركة السياسية.

---

[1]- سليم عقون، **مرجع سابق**، ص ص: 27-30.

2-6. ضعف الوحدة الوطنية: وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

الفرع الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لم تعد النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية بمقدورهما تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها. ولعل أهم هذه النظريات نذكر:

1. نظرية البحث عن العمل:

1-1. مضمونها: ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين، حيث استطاعت هذه النظرية في السبعينيات، أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل، وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه تنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين:[1]

- إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- وجود حد أدنى للأجور بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

1-2. الانتقادات: على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلاّ أنها محل انتقادات، نذكر أهمها:[2]

- أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقاءهم عاطلين.
- عجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

2. نظرية تجزئة سوق العمل:

2-1. مضمونها: أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان **(Doeringer)** و**(Piore)** خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.

تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية

---

[1] - مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة1970-2005**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 37.

[2] - علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص: 49.

السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى .وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:[1]

2-1-1. سوق أولي: يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

2-1-2. سوق ثانوي: يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى: أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة. هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك فـــي فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون" إرادية "ولا تشكل خطراً عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصاً إذا دخل المنافسة عمالاً لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية.

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولـي وهنا تكمن الخطورة.

3. نظرية الأجر الكفأة:

3-1. مضمونها: تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور بطالة.[2]

---

[1] – مليكة يحيات، **مرجع سابق**، ص:42.

[2] – وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص: 213.

حسب النظرية يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:[1]

3-1-1. الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.

3-1-2. تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ويضاف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى.

3-1-3. زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال. كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة – هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية – معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

لقد استطاع نموذج الكينزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور والأسعار باستخدام نظرية الأجور الكفأة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب، ولماذا لا تقدم على توظيف العمال العاطلين الذين قد يقبلوا العمل عند أجور أقل.

4. نظرية اختلال سوق العمل:

4-1. مضمونها: ظهرت هذه النظرية على اليد الاقتصادي الفرنسي(**E. Malinvand**) كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما:

[1] – سليم عقون، **مرجع سابق**، ص: 30.

4-1-1. سوق السلع وسوق العمل: تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلـــــى عجزهما عـــــن التغير بالسرعـــــة الكافية لتحقيق توازن ســـــوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات. لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع .وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

4-1-1-1. النوع الأول : ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.[1]

4-1-1-2. النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل مـــــن عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة.

4-2. الانتقادات: واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات، أهمها:[2]

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل.
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية.
- تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية.
- تعتبر أن هذه الإختلالات وقتية.

نستخلص من كل ما سبق ذكره أن هناك تبيان وتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة، فهذه الظاهرة مازالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الديناميكية المتسارعة في سوق العمل والتغيرات التي تحدث فيه باستمرار، هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي فإنها بالأحرى أن تعجز كذلك عند تحليل وتفسير البطالة في المجتمعات النامية.

[1] - سليم عقون، **مرجع سابق**، ص: 30.

[2] -علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص: 54.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للجريمة والبطالة

نظرا لكثرت الدراسات المتعلقة بأثر البطالة على تطور معدلات الجريمة، وباعتبار البطالة جزء مهم في إحداث الجريمة، لذلك نجد معظم الدراسات السابقة تركز عليها، حيث تتعدد وتختلف حسب اختلاف المناهج والطرق القياسية وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي للجريمة والبطالة

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى ثلاث فروع

الفرع الأول: الدراسات المحلية: ونشير هنا إلى دراستين جزائريتين هما:

1. **الدراسة الأولى:** عقبة ريمي وسعدية قصاب، 2014، " **دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر – خلال الفترة 2001– 2010** "، جامعة الجزائر3 مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي–العدد السابع –المجلد الثاني دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي.

كانت **إشكالية الدراسة** كالتالي: هل الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة ؟

هدفت الدراسة إلى:

– معرفة العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات الجريمة في الجزائر.

– اختبار فرضية نظرية اقتصاد الجريمة القائلة بأن الزيادة في معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة.

– استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون لقياس العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** في شقيها النظري والتطبيقي إلى أن:

– بعض هذه الدراسات توصل إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة.

– أما البعض الآخر فتشير نتائجه إلى أن العلاقة بين البطالة والجريمة إما أن تكون ضعيفة أو غير متسقة أو غير معنوي.

– حيث تبين وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في الجزائر، وهذا ما يخالف الفرضية الرئيسية لدراستنا القائلة بأن انخفاض في معدلات البطالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة أي أن ارتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع الجزائري راجع ليس للظروف الاقتصادية لوحدها وإنما لاجتماع عدة عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية.

2. **الدراسة الثانية:** رباحي فضيلة وخلفاوي فاطمة، 2006، " **إشكالية البطالة وعلاقتها بالجريمة في الوطن العربي**"، جامعة سعد حلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الجزء الأول بحوث وأوراق عمل ندوة عربية منعقدة خلال 26 إلى 28 أفريل 2006.

كانت **إشكالية الدراسة** كالتالي: ما علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي؟

هدفت الدراسة إلى:

– توضيح العلاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** في:

– وجود علاقة ارتباط فعلية وقوية بين البطالة واقتراف الجرائم والجنح، وبشكل طردي.

– كلما زاد عدد العاطلين عن العمل زاد بالفعل عدد المرتكبين للجرائم والجنح والسلوك الإنحرافي.

– كما يتوقع زيادتها طرديا مستقبلا، إذا سارت الأمور على ما هي عليه، أي دون أن تحدث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية كذلك في بناء أية دولة عربية على حدة أو في بنائها ككل واحد مأمول.

الفرع الثاني: الدراسات العربية: ونشير هنا إلى دراستين وهما:

1. الدراسة الأولى: مجدي الشوربجي، 2002، "**البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية – خلال الفترة 1986– 2000**"، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

كانت **إشكالية الدراسة** كالتالي: هل فعلا البطالة تساهم في جرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية؟

هدفت الدراسة إلى:

– استهدفت هذه الدراسة قياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات لعدد 13 دولة نامية خلال الفترة 1986– 2000. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية **Models Dynamic Panel Data.** ولتقدير هذه النماذج تم استخدام الطريقة العامة للعزوم **The Generalized Method of Moments (GMM)** المقترحة بواسطة **Arellano and Bond (1991).**

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** في شقيها النظري والتطبيقي إلى أن:

– وجود أثر موجب، ومعنوي لمعدل البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وهو ما يشير إلي أن التدهور في الظروف الاقتصادية للدولة سوف يكون له أثراً موجباً على هذه الجرائم.

– وجود أثر موجب، ومعنوي لمعدل التضخم على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وهو ما يعكس أهمية تأثير الضغوط التضخمية في زيادة هذه الجرائم.

– وجود أثر موجب ومعنوي لمتوسط الدخل الحقيقي على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وهو ما يشير إلي أن المناطق الغنية كانت وستظل جاذبة للمجرمين، بسبب توافر فرص وحوافر النشاط الإجرامي في هذه المناطق.

– وجود أثر موجب، ومعنوي لإجمالي جرائم الاعتداء على الممتلكات في العام السابق، وهو ما يشير إلي وجود استمرار للنشاط الإجرامي الخاص بهذه الجرائم عبر الزمن في الدول المكونة للعينة محل الدراسة.

– وجود أثر موجب، ومعنوي لنصيب السكان من الرجال الذين يتراوح عمرهم بين 15 و65 سنة على جرائم الاعتداء على الممتلكات.

– وجود أثر موجب، ومعنوي لكل من إجمالي عدد السكان وعدد سكان الحضر على جرائم الاعتداء على الممتلكات.

2. الدراسة الثانية: المالكي، عبد الرازق دخيل الله بن حزام، **البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية الحرائر بمدينة الرياض.**

هدفت الدراسة إلى: كشف علاقة البطالة بالجريمة في المملكة العربية السعودية، واقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من مشكلة الجريمة. استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الكشفي. وشمل مجتمع الدراسة معظم مرتكبي الجرائم من العاطلين عن العمل المحكوم عليهم والموجودين بالمؤسسة الإصلاحية بالحائر في مدينة الرياض ويبلغ عددهم (489) سجيناً.

وكان من أهم نتائج الدراسة: هناك علاقة قوية بين الحالة المهنية ونوع الجريمة .إن نسبة الأفراد الذين يعملون أكثر من الأفراد الذين لا يعملون ممن ارتكبوا الجرائم المالية .إن الأفراد الذين يعملون وارتكبوا جرائم مختلفة مثل الجرائم المالية أو الجرائم الأخلاقية أو جرائم أخرى مختلفة كانت نسبتهم مرتفعة جداً.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية: تم اختيار دراستين تتوافقان مع الدراسة الحالية، حيث اهتمت إحداهما بالعلاقة الانحدارية وقوة الارتباط والثانية بالعلاقة السببية، نوجزهما فيما يلي:

1. الدراسة الأولى: (Donis, 2006)

The impact of unemployment offenses against property and crimes of violence police during the 1990-2000 period

وهدفت دراسة إلى: دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة 1990 –2000 وقد اختبر **Donis** فرضية بيكر **(Becker, 1968)** بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع .وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي.

وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

2. الدراسة الثانية: ألن **(Allen, 2005)**

The Relationship between Unemployment and offenses against property in the United States.

وهدفت دراسة إلى: دراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تطبيق أساليب السلاسل الزمنية مستخدمًا بيانات لمتغيرات كلية تغطي الفترة 1992- 2002.

وخلصت هـذه الدراسة إلي وجود نتائج مختلطة لأثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، حيث أشارت النتائج إلي الآتي:

- وجود أثر موجب (سالب) للبطالة الحالية على كل من جرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب (جرام سرقة السيارات) .
- وجود أثر سالب للبطالة في العام السابق على متغيرات جرائم الاعتداء على الممتلكات.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية، العربية والأجنبية نتطرق الآن لتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، على النحو الأتي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (1.1) مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة	إشكالية البطالة وعلاقتها بالجريمة	أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة
الهدف	اختبار فرضية القائلة بأن الزيادة في معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة	توضيح علاقة بين البطالة بالجريمة في الوطن العربي	قياس أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري
عينة الدراسة	الجزائر	الوطن العربي	الجزائر
فترة الدراسة	2001- 2010	2006	2001-2014
طريقة معالجة الموضوع	استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون	الاستبيان	نماذج الانحدار المتعدد
النتائج	دلالة إحصائية لكل متغيرات النموذج	وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين البطالة واقتراف الجرائم والجنح	وجود علاقة عكسية وقوية بين البطالة وتطور معدلات الجريمة

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على الدراسات السابقة.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة، واختلفت في طريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى استخدمت معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون، أما الدراسة الثانية فركزت على تقنية الاستبيان، بينما الدراسة الحالية استخدمت نماذج الانحدار المتعدد.

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية:

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (2.1) مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		**الدراسة الحالية**
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات	البطالة وعلاقتها بالجريمة	أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة
الهدف	قياس أثر البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات لعدد 13 دولة نامية	كشف علاقة البطالة بالجريمة في المملكة العربية السعودية، واقتراح بعض الحلول للحد منها	قياس أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري
عينة الدراسة	بلغاريا، شيلي، الصين، هونج كونج، المجر، لاتفيا، بولندا، ليتوانيا، روسيا الاتحادية، سنغافورة ماليزيا، مولدوفا، تركيا	مرتكبي الجرائم من العاطلين عن العمل بالمؤسسة الإصلاحية بالحائر في مدينة الرياض ويبلغ عددهم (479) سجيناً	الجزائر
فترة الدراسة	2000 -1986	2002	2014-2001
طريقة معالجة الموضوع	السلاسل الزمنية المقطعية	الاستبيان	نماذج الانحدار المتعدد
النتائج	وجود أثر موجب ومعنوي لمعدل البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات	هناك علاقة قوية بين الحالة المهنية ونوع الجريمة	وجود علاقة عكسية وقوية بين البطالة وتطور معدلات الجريمة

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على الدراسات السابقة.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة، واختلفت في طريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى استخدمت السلاسل الزمنية لتحديد نموذج الانحدار ثم انتقلت إلى التحليل المدمج وفحص الإستقرارية والتكامل المشترك، أما الدراسة الثانية فركزت على تقنية الاستبيان، بينما الدراسة الحالية استخدمت نماذج الانحدار المتعدد.

الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (3.1) مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	**Unemployment and Grime :Rosoh Ving the paradox.**	**The Relationship between and Crime Unemployment .Matthew**	أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر
الهدف	دراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات وجرائم العنف.	دراسة العلاقة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات.	قياس أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري.
عينة الدراسة	فرنسا	أمريكا	الجزائر
فترة الدراسة	200-1990	2002-1992	2014-2001
طريقة معالجة الموضوع	استخدام بيانات الاقتصاد الكلى والجزئي	السلاسل الزمنية	نماذج الانحدار المتعدد
النتائج	وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب	وجود أثرين موجب بين للبطالة وجرائم السطو المسلح وجرائم السلب والنهب، وسالب للبطالة في العام السابق على متغيرات جرائم الاعتداء على الممتلكات	وجود علاقة عكسية بين البطالة وتطور معدلات الجريمة

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فترات وعينتها، حيث أن الدراسة الأولى استخدمت بيانات الاقتصاد الكلى

والجزئي، أما الدراسة الثانية فركزت على السلاسل الزمنية ، بينما الدراسة الحالية استخدمت نماذج الانحدار المتعدد، لتقدير أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة، واتجاه العلاقة بين المتغيرين.

خاتمة الفصل الأول:

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الهامة وموضع اهتمام الدول لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية لارتكاب الجريمة، لهذا يعد الوقوف على الإطار النظري للجريمة والبطالة من الأمور الضرورية أمام كـــل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظواهر يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، حيث تبين أن اغلب تعاريف الاقتصاديين تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، معتمدين في ذلك على المعايير التي حددها المكتب الدولي للعمل، ورغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها، كما وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها.

أما فيما يخص الجريمة فهي ظاهرة سوسيولوجية، تنامت في المجتمع وتطورت لتأخذ عدة أشكال فمن خلال الإطار النظري تم التطرق إلى مفهوم الجريمة وقياسها ثم تقسيمات الجريمة وأخيرا سبل الوقاية منها في المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني تقدير أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة

تمهيد:

إن الهدف من دراسة يتمحور حول تحديد العوامل المؤثرة في كل من الجريمة والبطالة، حيث فيما يلي سنعرض أهم المراحل التي تقوم عليها النمذجة وذلك بتقدير المعالم وإجراء الاختبارات الإحصائية المعروفة بهدف اختيار أحسن نموذج مفسر للظاهرة المدروسة، وتجدر الإشارة أن تحديد العلاقة الكمية بين المتغيرات يتم عن طريق ثلاثة مراحل أساسية كالأتي:

- صياغة النموذج بتحديد المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع على ضوء المعطيات المتحصل عليها من طرف المصادر المعتمدة: بنك الجزائر ,**ONS**, **CNIS.**
- تقدير المعالم وهذا بعد استعمال البيانات الخاصة بمتغيرات الظاهرة، والتي هي في صورة سلاسل زمنية حولية. وعلى أساسها يتم التقدير بانتقاء إحدى طرق الاقتصاد القياسي الملائمة، وقد تم اختيارنا على طريقة المربعات الصغرى **(MCO)** بحيث نحصل على النتائج بمساعدة برنامج **EVIEWS 9**، حيث سيمدنا بالمعلومات القياسية حول الظاهرة المدروسة.
- إجراء الاختبارات اللازمة والتي تسمح لنا بتقدير نموذج، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، من خلال التعريف بالعينة محل الدراسة ومصادر بيانات حتى يتسنى لنا أخذ فكرة عامة على موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الأساسية لانجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتكون المجتمع المدروس من 48 ولاية، تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول في منظمة الأوبك" حيث تقع في قارة إفريقيا، وتم اختيار هذه الدولة، طبقا لمعيار توفر المعطيات وأحادية مصدرها خلال فترة الدراسة **2001-2014**، وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 2381741 مليون كلم^2، ويبلغ عدد سكانها حوالي 39,5 مليون نسمة، وأكثر من نصف السكان يبلغ عمرهم أقل من 30 سنة، وعملتها الدينار الجزائري حيث تشكل هذه الدولة مزيجا من جوانب الاختلاف والتشابه كونها تصنف عموما ضمن الدول السائرة في طريق النمو.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

1. المتغير التابع الجريمة (Cri): للتعبير عن هذا المتغير استخدمنا إجمالي جرائم في الجزائر وهو عبارة عن مجموع كل من الآتي:

1-1. إجمالي جرائم السرقة: وهو إجمالي الجرائم التي تتم من خلال أخذ ممتلكات دون موافقة صاحبها، ولكنه لا يشمل جرائم السطو على الأماكن واقتحام المساكن.

1-2. إجمالي جرائم السطو: وهو إجمالي الجرائم التي تتم من خلال الدخول غير المشروع إلي أماكن الغير بنيَّة ارتكاب جريمة السرقة.

1-3. إجمالي جرائم الاحتيال: وهو إجمالي الجرائم التي تتم من خلال الحصول على ممتلكات شخص آخر بالخداع.

1-4. إجمالي جرائم السلب والنهب: وهو إجمالي الجرائم التي تتم من خلال سرقة الممتلكات من الشخص، بالتغلب عليه والتهديد بالقوة.

لوحظ أن جميع هذه الجرائم مسجلة، ويقصد بالجرائم المسجلة تلك الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجنائي والخاص، باستثناء مخالفات المرور البسيطة وغيرها من الأفعال الطفيفة المخّلة بالقانون، والتي يتم تبليغها إلي الشرطة أو غيرها من أجهزة تنفيذ القوانين ويقوم أحد تلك الأجهزة بتسجيلها.

الجدول رقم(1.2) : تطور إجمالي الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	إجمالي الجرائم
2001	78000
2002	110000
2003	117000
2004	112000
2005	119000
2006	126000
2007	121243
2008	130000
2009	119000
2010	133898
2011	148019
2012	149489
2013	157331
2014	158524

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني.

شكل رقم (1.2): تطور الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

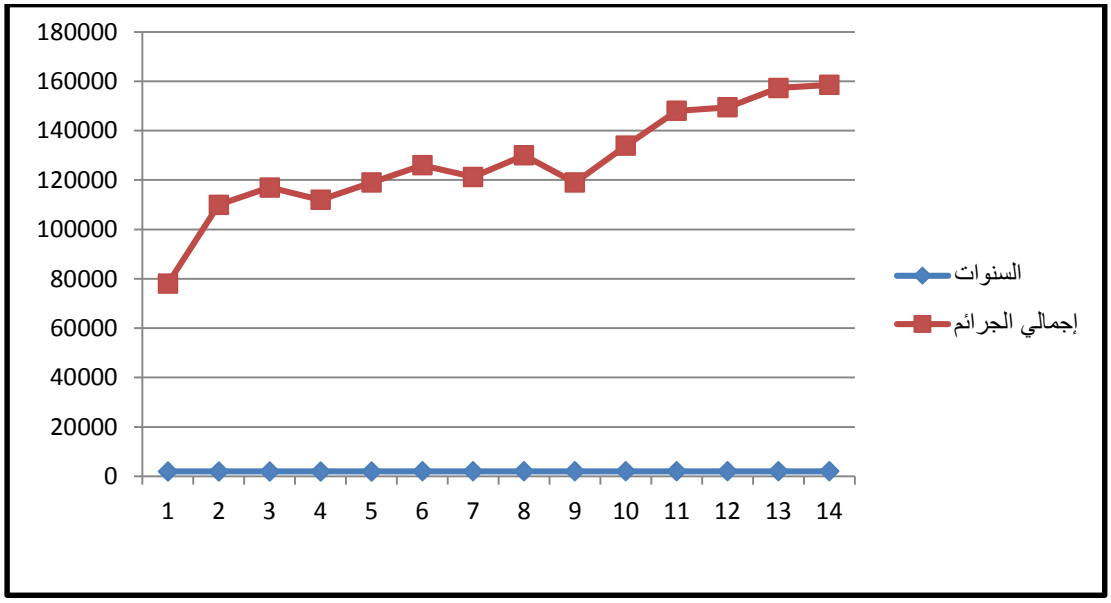

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

يلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل أن إجمالي الجرائم شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2001-2014) ففي سنة 2001 وصل إلى 78 ألف مجرم، وازداد بسرعة خاصة في السنوات ما بين 2001 إلى 2008 ومع بداية 2009 نلاحظ تراجع محسوس في عدد الجرائم وذلك من خلال البرنامج الذي أقرته الحكومة "العفو الشامل والمصالحة الوطنية" في تلك الفترة. إلا أنها لم تستمر طويلا لتعود إلى الارتفاع حيث وصل عدد المجرمين فـــــي سنة 2011 إلى حوالي 148019 مجرم، ليصل في سنة 2014 إلى حوالي 158524 مجرم.

2. المتغيرات المستقلة: تتمثل في الأتي:

2-1. معدل البطالة(Uem): ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة حجم البطالة (عدد العاطلين) على إجمالي القوي العاملة من الذكور والإناث، مع ضرب ناتج القسمة في 100. ونظراً لأن الزيادة في معدل البطالة تقلل معدل العائد للأنشطة القانونية، فإن الزيادة في هذا المعدل سوف تؤدي إلي زيادة الأنشطة غير القانونية. ومن ثم يتوقع أن يكون للمعدل المذكور أثراً موجباً على إجمالي الجرائم.

الجدول رقم (2.2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل البطالة%
2001	2.43	27,2999992
2002	2.58	25,8999996
2003	2.41	23,7000008
2004	2.07	20,1000004
2005	1.67	15,3000002
2006	1.44	12,3000002
2007	1.24	13,8000002
2008	1.37	11,3000002
2009	1.16	10,1999998
2010	1.07	10
2011	1.07	10
2012	11.07	11
2013	9.90	9,80000019
2014	9.6	9,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم(2.2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

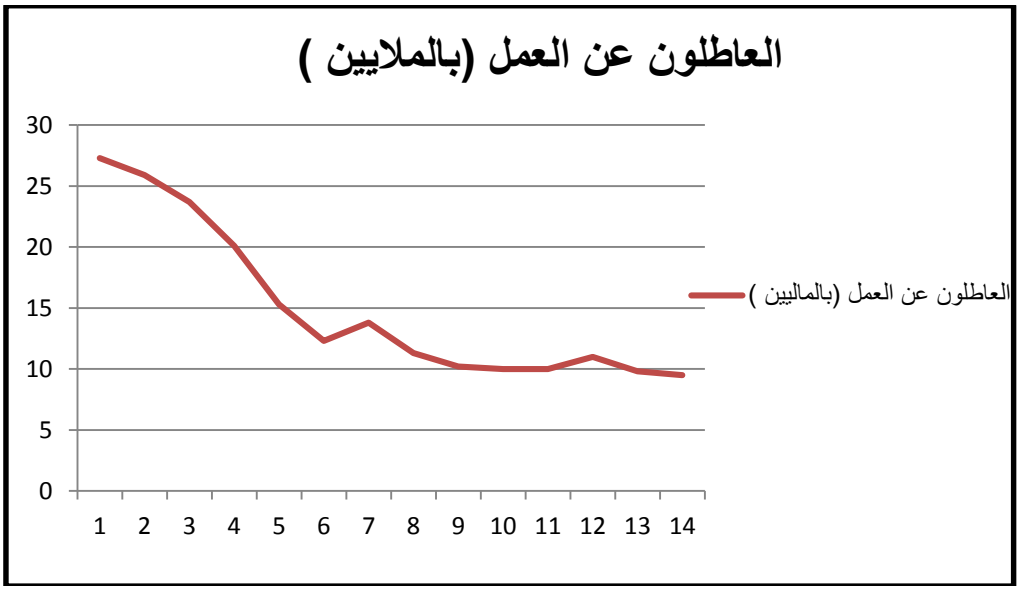

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

يلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت تراجع محسوساً خـــلال الفترة (2001-2014) وانتقالا فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين في سنة 2001 إلى حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل ما نسبته 27.3% من إجمالي الفئة النشطة، وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول " النشاط والتشغيل والبطالة " بلغت نسبة البطالة 23.7% مسجلة انخفاضا قدرة أربعة نقاط مقارنة بسنة 2001، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في هذه السنة ب 2078270 بطال بتراجع قدر ب 261179 بطال مقارنة بسنة 2001، واستمرت البطالة في الانخفاض، وقدر عدد البطالين سنة 2001 بحوالي 1.7 مليون عاطل عن العمل بنسبة 17.70% مسجلة تراجع قدره 406736 مقارنة بسنة 2003, إلا أن هذا التراجع كان نتيجة الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب جديد منها 230ألف منصب مؤقت، وحتى تتميز هذه البرامج بالفعالية والاستمرارية أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 7أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات (2005-2009) وهو برنامج يهدف إلى تدعيم النمو، ورصد له مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليار دولار، لاستحداث مليوني منصب عمل، وهو ما ساعد على استمرار التراجع في معدلات البطالة لتصل 9.5 % سنة 2014.

2-2. معدل النمو الاقتصادي(Gdp): يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، يحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل، كما يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات، لهذا فمن المتوقع أن يكون للزيادة في معدل النمو الاقتصادي أثراً سالباً على إجمالي الجرائم. إلا أنه كنتيجة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، فإن المكاسب المتوقعة من الأنشطة الإجرامية سوف تزيد، حيث يتوقع الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يترتب عليها حدوث زيادة في جاذبية النشاط الإجرامي بالمقارنة بنشاط العمل القانوني.

2-3. المستوى التعليمي(Sec): يختلف عدد سنوات التعليم الإلزامي من دولة إلى أخرى. وفي الوقت الذي تمتد فيه هذه السنوات حتى نهاية المرحلة الثانوية في الدول الصناعية الأكثر تقدماً عـامة، فإنها في دول أخرى تتوقف عند المرحلة المتوسطة (الإعدادية) أو الابتدائية، أو حتى لا يكون هناك في بعضها إلزام على الإطلاق. وعلى مستوى العالم العربي فإنه يحتل موقعاً وسطاً ليكون التعليم حتى المرحلة الثانوية في بعض الدول وإلى المرحلة المتوسطة في غالبية الدول، ثم إلى المرحلة الابتدائية.

2-4. تعداد السكان(Pop): تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطون اقتصاديًا إلى زيادة عرض العمل لاعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل لتغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها. والجزائر كغيرها من الدول العربية، تعاني من عبء

ديمغرافي كبير، حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع ما يؤدى إلى زيادة عدد السكان ومنه وجود عرض متزايد في سوق العمل، حيث نجد أنه بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 2001 ب 30879 ألف شخص، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 34096ألف شخص 2007 سنة، وهذا العدد هو في زيادة مستمرة حيث وصلت إلى 38934 ألف شخص سنة 2014، ونظراً لأن الجزء الأكبر من الجرائم تحدث في المناطق مزدحمة السكان، فإن زيادة كثافة السكان سوف تؤدي إلي زيادة معدلات الجرائم المسجلة.

4. مصادر البيانات: تم الحصول على بيانات إجمالي جرائم من المديرية العامة للأمن الوطني المعني بالجريمة. أما بالنسبة لباقي بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة فقد تم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي الخاصة بمؤشرات البيانات الإحصاءات الوصفية المستخدمة في عملية التقدير.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة، نتبع الخطوات الموالية:

الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم يشمل جميع الميادين، بما فيها العلوم الاقتصادية التي تطورت فيها الدراسات من الوصف والتحليل الإنشائي نحو التحليل الرياضي الإحصائي، وذلك بإنشاء قوانين وأساليب تستعمل في دراسة العلاقات الاقتصادية.[1]

1. عملية بناء نموذج: يتم بناء نموذج قياسي اقتصادي(النمذجة) بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية وعلم الرياضيات والإحصاء، فالنظرية الاقتصادية تفيد في وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح أو تفسير ظاهرة اقتصادية، أما الرياضيات لصياغة هذه النظرية في إطار رياضي في شكل معادلات، إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في البحث عن خصائص النموذج وأما الإحصاء فيتم من خلاله استغلال المعطيات الميدانية.

ويمكن تلخيص مراحل النمذجة في أربعة مراحل وهي:

[1] - مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ على المدى القصير**، OPU الجزائر، 2002، ص5.

الشكل رقم(3.2): مراحل النمذجة القياسية

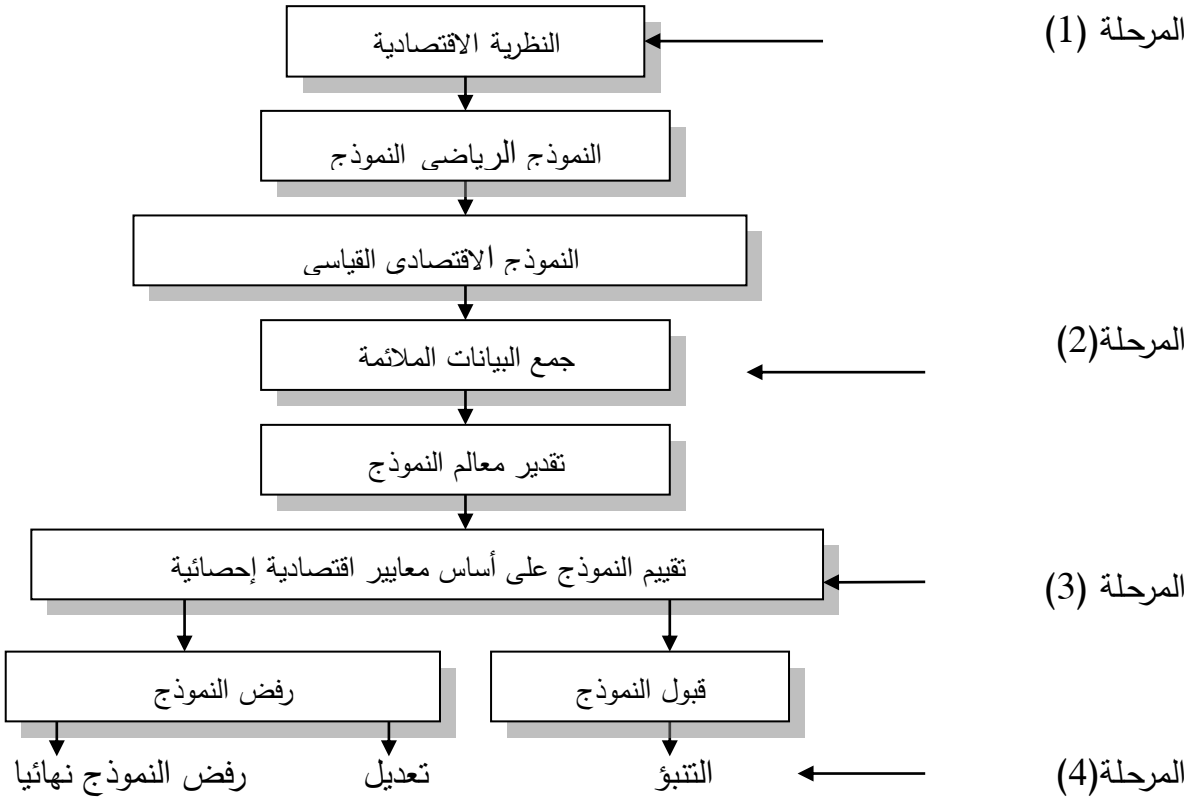

المصدر: محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 60.

2. تقديم وفرضيات نموذج الانحدار المتعدد: يتوقف اختبار طريقة تقدير معلمات النموذج على طبيعة وشكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وعدد معادلات النموذج المدروس، فلابد من التمييز بين نوعين من النماذج، نماذج بمعادلة واحدة ونماذج بعدة معادلات.

2-1. تقديم النموذج: إن نموذج الانحدار المتعدد يهدف إلى شرح سلوك المتغير المرتبط (y)من خلال التركيب الخطي لقيم المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3, \ldots\ldots, x_n$

ونكتب معادلة هذا الانحدار على الشكل:[1]

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \cdots\cdots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

حيث أن: $i = 1, \cdots, n.$

وللتوضيح نكتب هذه الجملة من المعادلات لكافة قيم (i)على الشكل التالي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \cdots\cdots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \cdots\cdots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

$$y_n = \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \cdots\cdots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

[1] - محمد شيخي، **مرجع سابق**، ص: 61.

حيث: $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معاملات معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وβ_0 تمثل معلمة الحد الثابت

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \cdots & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \cdots & \cdots & x_{k2} \\ \vdots & & & & & \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \cdots & \cdots & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$\boxed{y = x\beta + \varepsilon}$$

حيث أن المصفوفة X هي ذات الرتبة K، مع $k \le n$

2-2. فرضيات النموذج: يعتبر الخطأ (ε_i) متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات التالية:[1]

- قيم المصفوفة (x) مأخوذة بدون أخطاء.
- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_I)=0$.

وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم.

- تباين ثابت مستقل عن الزمن (t) أي تجانس الأخطاء $V(\varepsilon_i)=\sigma^2 I_n \qquad (\forall i)$

هي فرضية تجانس التباين **"Homoscédasticité"** لمختلف الحدود العشوائية(ε_i)

- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء $\forall(i \neq j)$ $COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j)=0$

تعني الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها أو بعبارة أخرى نتيجة تجربة ما لا تؤثر على بقية النتائج.

- لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء ε_i أي: $COV(\varepsilon_I, x_j)=0 \quad \forall(i,j)$
- رتبة المصفوفة (x) =k؛

حيث n عدد المشاهدات أكبر منk، وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة(x_i) .

2-3. تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى MCO: لدينا النموذج الخطى العام:[2]

$$y = x\beta + \varepsilon$$

حيث أن:

$$\hat{y} = x\hat{\beta}$$

$\hat{\beta}$ شعاع مقدر لـ β

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم المعاملات على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء (ε_i).

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = \left(y - \hat{y}\right)^t \left(y - \hat{y}\right)$$

[1]- مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1990 - 2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع: تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص: 118.

[2]- جيلالي جلاطو، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص: 80-81.

$$= \left(y - x\hat{\beta}\right)^t \left(y - x\hat{\beta}\right)$$

$$= y^t y - y^t x\hat{\beta} - \hat{\beta}^t x^t y + \hat{\beta}^t x^t x\hat{\beta}$$

$$= y^t y - 2\hat{\beta}^t x^t y + \hat{\beta}^t \left(x^t x\right)\hat{\beta}$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لـ $\hat{\beta}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة:

$$\boxed{\hat{\beta} = \left(x^t x\right)^{-1} x^t y}$$

2-3-1. حساب معامل الارتباط: le coefficient de correlation linéaire

معامل الارتباط الخطي r هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد R^2.

$$\boxed{r = \sqrt{R^2}}$$

2-3-2. حساب معامل التحديد: كما تعودنا في الشكل الخطي البسيط.[1]

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = y^t y - \hat{\beta}^t x^t y$$

$$y^t y = \hat{\beta}^t x^t y + e^t e$$

$$\boxed{SCT = SCE + SCR}$$

$$\boxed{R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{\beta}^t x^t y}{y^t y}}$$

2-3-3. حساب معامل التحديد المصحح: ويعرف بالعلاقة:[2]

$$\overline{R^2} = 1 - \left(1 - R^2\right)\left[(N-1)/(N-K)\right]$$

الفرع الثاني: مراحل تحليل نموذج الانحدار المتعدد

يتم تحليل النموذج من خلال المراحل التالية:

1. تحليل النموذج إحصائيا:

في هذه المرحلة من التقييم لابد من التطرق إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونذكر منها:[3]

1-1. اختبار student: يهتم هذا الاختبار باختبار المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار β_i سواء كان نموذجا بسيطا (i=2) أو نموذج خطي متعدد (i>2). وتكون الفرضيات:

$$H_0 : \beta_i = 0 \quad \text{ضد} \quad H_1 : \beta_i \neq 0$$

---

[1]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 1998 ، ص ص: 244-245.

[2]- امتثال محمد حسن، محمد علي أحمد، **مبادئ الاستدلال الإحصائي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 354.

[3]- فيصل مفتاح وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007 ص 101.

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \right|$$

حيث $\hat{\beta}_i$ هي مقدار β_i و $\delta_{\hat{\beta}_i}$ وهو الانحراف المعياري لـ $\hat{\beta}_i$

وتصبح قيمة متغيرة ستودنت T تحت الفرضية H_0 $\quad T = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\delta_{b_i}} \right|$

ويتم رفض أو قبول الفرضية H_0 بمقارنة قيمة T_c المحصل عليها مع قيمة الجدول T_{tab} لدرجة الحرية (n–k) ولمستوى المعنوية α.

- إذا كان $T_C \rangle T_t$: نرفض الفرضية H_0
- إذا كان $T_C \langle T_t$:نقبل الفرضيةH_0 أي أن (x_i) معامل ليس له أي تأثير على (y_i) ونفس الشيء ينطبق على الثابت β_0 .

2-1. اختبار فيشر (Ficher): يقوم هذا الاختبار بقياس المعنوية الإجمالية للانحدار، فيقيس تأثير كل المتغيرات المستقلة إجمالا على المتغيرة التابعة (y)، فهو يعتمد على معامل التحديد R^2

ويعتمد على الفرضية التالية:[1]

$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots\cdots = \beta_k = 0$

$H_1: \quad \beta_i \neq 0 \qquad \forall i = 1,\ldots\ldots,k$ ضد

نسمي F_C المتغيرة الإحصائية لـ Ficher وتحسب كما يلي:

$$F_C = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)}$$

ونقارن F_C مع القيم المجدولة F_t لدرجتي الحرية (k–1) و(n–k) ولمستوى معنوية α

- إذا كان $F_C \rangle F_t$ نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1
- إذا كان $F_C \langle F_t$ نقبل الفرضية H_0

3-1. اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي: للتحقق من وجود أو انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار **(DERBIN- WATSON)**

حيث تعتمد الفرضية على:

[1]– حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص: 172.

$H_0 : \rho = 0$

$H_1: \rho > 0$ أو $\rho < 0$

ρ : معامل الارتباط الخطي بين الأخطاء.

$$d = \frac{\sum_{i=2}^{n}(e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2} \approx 2(1-\rho)$$

$$\rho \approx \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_i}$$

بعد حساب **DW** نقارنها مع القيمتين المجدولتين (d_l) التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و(d_u) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة α (1% أو5%)، ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي:

ارتباط ذاتي سالب	وجود شك	انعدام الارتباط الذاتي	وجود شك	ارتباط ذاتي موجب

0 d_l d_u 2 $4-d_u$ $4-d_l$ 4

ينعدم الارتباط الذاتي $\rho = 0$ عند القيمة d=2 القيمة الوسيطية.

ويتم رفض أو قبول الفرضية H_0 حسب الحالات التالية:

- $0 < DW < d_l$: وجود ارتباط ذاتي موجب.
- $d_l < DW < d_u$ أو $4-d_l < DW < 4-d_u$: هناك شك في الوجود أو العدم للارتباط الذاتي للأخطاء.
- $d_u < DW < 4-d_u$: عدم وجود ارتباط ذاتي أي استقلال الأخطاء.
- $4-d_l < DW < 4$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

اختبار **DERBIN- WATSON** ممكن في حالة ما إذا كانت الشروط التالية محققة:

- النموذج له قيمة ثابتة **(constant)**
- عدد المشاهدات أكبر من 15
- (y_i) لا يفسر بـ (y_{i-1}).

4-1.اختبار (Breusch-Godfery): يسمح هذا الاختبار باختبار الارتباط الخطي للمتغيرات العشوائية (ε_i) من رتبة (p) أكبر من الواحد.

حيث يعتمد الإحصائية التالية:[1] $LM=nR^2$

[1] - R-Bourbonnais, Michel Terraza, **Analyse des séries temporelles en économie**, u de France, Juin1998, p247.

مع n: عدد المشاهدات

R^2 : معامل التحديد

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \cdots\cdots = \rho_p = 0$$

ويتم رفض هذه الفرضية H_0 إذا كان: $LM = nR^2 \rangle \chi^2(p)$ ؛أي هناك ارتباط بين الأخطاء.

حيث $\chi^2(p)$ يرمز للقيمة المجدولة لتوزيع **khi-deux** من الرتبة (p).

1-5. اختبار ARCH*: نقوم باختبار(p) **ARCH** للفرضية الثالثة حيث نبين بواسطته تجانس تباين المتغيرات العشوائية من عدمه.

يمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:[1]

- حساب بواقي نموذج الانحدار (ℓ_i).
- حساب (e_i^2).
- تقدير النموذج

على العموم تكون الرتبة(p) أقل من 3.

- حساب الإحصائية: $\mathbf{LM = nR^2}$

حيث أن:$\mathbf{R^2}$ معامل التحديد لنموذج الانحدار للمرحلة الثالثة.

- إذا كان $LM = nR^2 \rangle \chi^2(p)$ نرفض فرضية تجانس تباين الأخطاء $V(\varepsilon_i) = \sigma^2 I_n$

5. اختبار Klein: هو اختبارا يقيس وجود ارتباط خطي مابين المتغيرات المفسرة (x_i)

حيث يقارن $\mathbf{R^2}$ المحسوب على نموذج الانحدار المتعدد مع معاملات الارتباط(r^2_j) مابين المتغيرات(x_i).[2]

ونضع: $r^2_h = MAX(r^2_j) \quad ; j=1,\ldots,k$

إذا كان $R^2 < r^2_h$ فإنه يعني وجود ارتباط خطي مابين المتغيرات(x_i) **(Multi colinéarité).**

2. تحليل النموذج اقتصاديا: في هذه المرحلة من التقييم نحاول معرفة ما إذا كان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، حيث ننظر أولا إلى إشارة المعالم التي تندرج ضمن النموذج ومن خلالها نستنتج العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ونستطيع قبول النموذج أو رفضه حسب النظرية، حيث إذا كانت العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغير المفسر هي علاقة طردية ولكن النموذج أعطى نتائج عكسية، في هذه الحالة النموذج مرفوض في إطار النظرية الاقتصادية.

* Autorégressive Conditional Heteroscdasticity.

[1]- كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد القياسي**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014 ، ص: 102.

[2]- فروخي جمال، **الاقتصاد القياسي، OPU**، الجزائر، 1993، ص: 197.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد التعرف على متغيرات الدراسة في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث معرفة أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها

في هذه الدراسة سوف نستخذم نموذج متكون من خمسة متغيرات ،وتحديدا معدل الجريمة (**CRI**) كمتغيرتابع. ومعدل البطالة(**UEM**) والنمو الإقتصادي (**SEC**) والمستوى التعليمي (**POP**) والتعداد السكاني (**GDP**) كمتغيرات مستقلة ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathbf{CRI = F(UEM, SEC, POP, GDP)}$$

ولتحقيق غرض الدراسة إستخدمنا نموذج الإنحدار المتعدد الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك بالإعتماد على 14 مشاهدة.

- **رموز متغيرات الدراسة:**

CRI: إجمالي الجرائم

UEM: معدل البطالة

SEC: المستوى التعليمي

POP: التعداد السكاني

GDP: معدل النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تحليل الوصفي للنموذج

1. **دراسة وصفية لبيانات السلسلة المدروسة:** تتكون السلسلة المدروسة من 14 مشاهدة ممتدة من سنة2001 إلى سنة 2014، للمتغيرات المستقلة المفسرة من قبل المتغير التابع إجمالي الجرائم.
2. **دراسة نوع وقوة العلاقة والارتباط الموجود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:**

من خلال المعطيات السنوية المتكونة من 14 مشاهدة والممتدة مـــــن سنة 2001 إلى سنة 2014، وباستخدام برنامج " **Eviews 9** " تحصلنا على شكل الانتشار للمتغيرات المستقلة المفسرة من قبل المتغير التابع إجمالي الجرائم.

الشكل رقم: (4.2) التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة

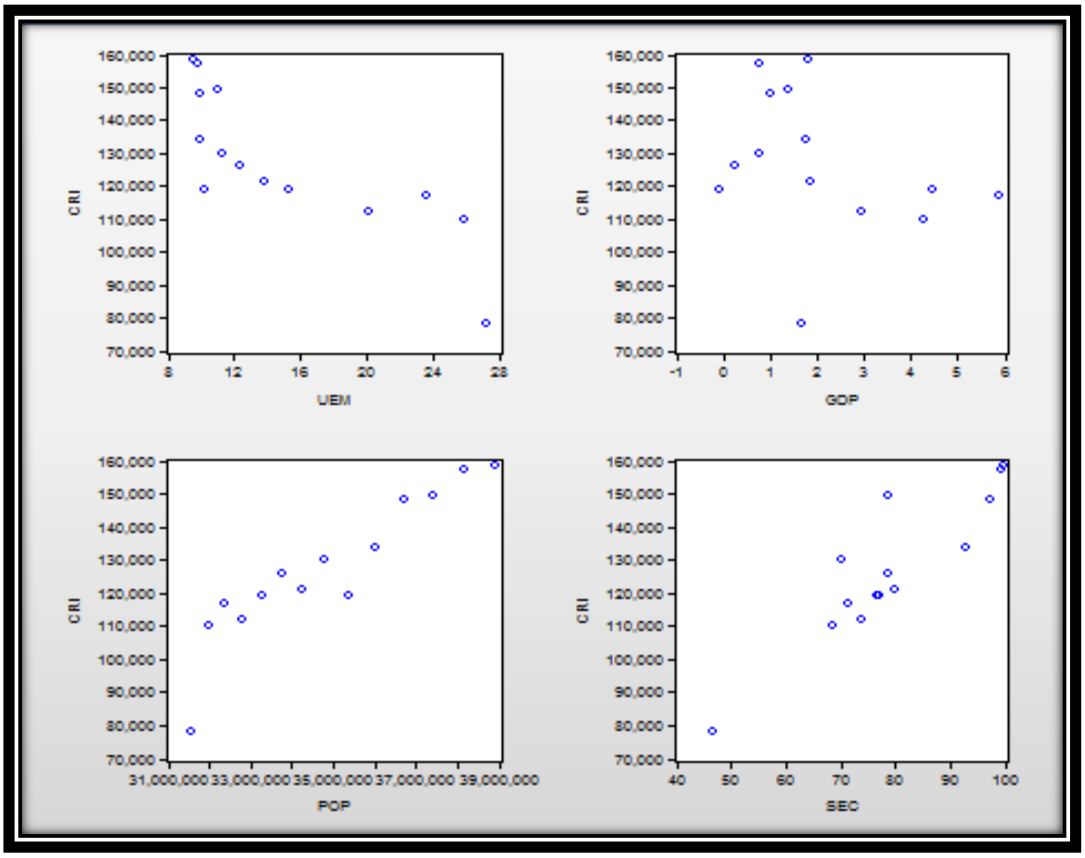

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

من خلال التدقيق في المنحنيات نلاحظ أن إجمالي الجرائم ومعدلات البطالة وباقي المتغيرات المستقلة عرفت عدة تغيرات وتقلبات كانت نتيجة عدم الإستقرار في الوضع الإجتماعي والإقتصاد الجزائري، حيث تركت آثار واضحة وهذا ما يوضحه شكل الإنتشار، حيث نلاحظ هناك علاقة تقريبا خطية بين إجمالي الجرائم (المتغير التابع) والمستوى التعليمي والتعداد السكاني، بينما العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات محل الدراسة فنلاحظ تذبذب في العلاقة.

جدول رقم (2-3): العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	التعليق
CRI	**UEM**	هناك علاقة عكسية قوية بين المتغير المستقل**UEM** والمتغير **CRI** التابع
	SEC	علاقة طردية ضعيفة بين المتغير **CRI** التابع والمتغير المستقل **SEC**
	POP	علاقة طردية قوية بين المتغير **CRI** التابع والمتغير المستقل **POP**
	GDP	علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير **CRI** التابع والمتغير المستقل **GDP**

المصدر: من إعداد الطالبتان باستخدام برنامج **Eviews 9**

باستخدام برنامج **Eviews 9** نحصل على الشكل الموالي:

الجدول رقم: (4.2) الإحصاءات الوصفية للنموذج المقدر

Date: 04/24/17 Time: 11:23
Sample: 2001 2014

	CRI	GDP	POP	UEM	SEC
Mean	127107.4	2.057059	34828431	15.01429	79.41429
Median	123621.5	1.725170	34536515	11.80000	78.00000
Maximum	158524.0	5.861446	38934334	27.30000	99.90000
Minimum	78000.00	-0.095346	31590320	9.500000	46.70000
Std. Dev.	21652.59	1.733058	2365332.	6.448835	14.40742
Skewness	-0.392163	0.907775	0.295360	0.928746	-0.350683
Kurtosis	3.100386	2.819934	1.869467	2.258707	3.152027
Jarque-Bera	0.364725	1.941712	0.949115	2.333213	0.300432
Probability	0.833299	0.378759	0.622160	0.311422	0.860522
Sum	1779504.	28.79883	4.88E+08	210.2000	1111.800
Sum Sq. Dev.	6.09E+09	39.04537	7.27E+13	540.6371	2698.457
Observations	14	14	14	14	14

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9**

الجدول رقم (5.2): نتائج الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	الإحصاءات الوصفية		
	الوسط الحسابي		الانحراف المعياري
	Max	min	Max
CRI	158524	78000,00	متشتت من متغير إلى متغير حيث بلغ أكبر انحراف 2365332 وأقل انحراف هو 1,73
UEM	27,300000	9,5000000	
SEC	99,900000	46,70000	
POP	38934334	31590320	
GDP	5 ,861446	−0,095346	

المصدر: من إعداد الطالبتان باستخدام برنامج **Eviews 9**

الجدول رقم (6.2): مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Correlation

A	B	C	D	E	F
	CRI	POP	SEC	UEM	GDP
CRI	1.000000	0.918634	0.904437	-0.814028	-0.325575
POP	0.918634	1.000000	0.834546	-0.845820	-0.532639
SEC	0.904437	0.834546	1.000000	-0.781254	-0.266888
UEM	-0.814028	-0.845820	-0.781254	1.000000	0.656654
GDP	-0.325575	-0.532639	-0.266888	0.656654	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9**

جدول رقم (7.2): ارتباط المتغير التابع بالمتغير المستقل

الارتباط		العلاقة التي تربط المتغير التابع مع المتغير المستقل
المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	
CRI	**UME**	ارتباط عكسي قوي
	SEC	ارتباط طردي
	POP	ارتباط طردي قوي
	GDP	ارتباط طردي

المصدر: من إعداد الطالبتان باستخدام برنامج **Eviews 9**

الفرع الثاني: تحليل النموذج إحصائيا

يتم القيام تقييم نموذج الانحدار المتعدد الذي يوضح العلاقة بين إجمالي الجرائم والعوامل المؤثرة فيه والمتمثلة في كل من معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، المستوى التعليمي، التعداد السكاني. وعملية التقيم تتم على مرحلتين، بعد التعرف على العلاقة التي تربط بين المتغيرات يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \beta_4 x_{4i} + \varepsilon_i$$

حيث**i**: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 2001-2014.

1. **تقدير النموذج:** للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين إجمالي الجرائم كمتغير تابع يستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، المستوى التعليمي والتعداد السكاني. بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج **Eviews 9** بعد إدخال قيم متغيرات النموذج تم الحصول على النتائج المبينة بالجدول التالي:

الجدول رقم (8.2): تقدير نموذج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: CRI
Method: Least Squares
Date: 04/24/17 Time: 11:21
Sample: 2001 2014
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	2842.689	1845.829	1.540061	0.1579
POP	0.005754	0.001911	3.011738	0.0147
SEC	398.2869	313.9610	1.268587	0.2364
UEM	-754.5355	752.8171	-1.002283	0.3424
C	-99447.25	62579.73	-1.589129	0.1465

R-squared	0.925979	Mean dependent var	127107.4
Adjusted R-squared	0.893081	S.D. dependent var	21652.59
S.E. of regression	7080.059	Akaike info criterion	20.84040
Sum squared resid	4.51E+08	Schwarz criterion	21.06864
Log likelihood	-140.8828	Hannan-Quinn criter.	20.81928
F-statistic	28.14690	Durbin-Watson stat	2.313365
Prob(F-statistic)	0.000042		

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9**

من خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد المتحصل عليها كما يلي:

CRI= -99447,25-754,5355**UEM**+398,2869**SEC**+0,005754**POP**+2842,689**GDP**

من المعادلة المتحصل عليها يتضح مايلي:

- المقدار الثابت **C** قيمته 99447,25-
- الإشارة سالبة للمتغير المستقل **UEM** تدل على العلاقة العكسية بينه وبين المتغير التابع وأن كل زيادة في معدل البطالة أدى إلى انخفاض إجمالي الجرائم، أي زيادة معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الجرائم ب 754.5335
- الإشارة موجة بالنسبة لباقي المتغيرات **POP,SEC,GDP** تدل على العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع **CRI**.

2. جودة النموذج: بعد الحصول على الشكل الدالي المعبر عن العلاقة القائمة بين معدل البطالة، المستوى التعليمي،النمو الاقتصادي والتعداد السكاني بالمتغير التابع إجمالي الجرائم سيتم تحليل الأداء العام لنموذج الانحدار المختار لتقيم جودة النموذج وفعاليته تمثيله للعلاقة المدروسة كمايلي:

2-1. معامل التحديد: R^2=0.9259 وهو ما يعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 92,59%، أما النسبة المتبقية 7,41% فهي مفسرة من قيل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها داخل النموذج.

2-2. معامل التحديد المصحح: $\bar{R}$= 0, 8930 وهو ما يعني أن المتغير المستقل يساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة 89,30 %. والجدول الموالي يلخص مختلف نتائج تقدير النموذج:

الجدول رقم (9.2): النتائج القياسية للنموذج المقدر

المتغير	المعالم	R^2	$\bar{R}$
الثابتC	-99447.25	0,925979	0,8930
UEM	-754,5355		
SEC	3982869		
POP	0,005754		
GDP	2842,689		

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج **Eviews 9**

2-3. اختبار Student: يقيس مدى تأثير كل متغير على حدا وتأثيره على المتغير التابع **(CRI)**، ونلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (10.2): ملخص اختبار ستودنت

المتغير	المعالم	T_c	T_t	الملاحظة	القرار
الثابت	$\hat{\beta}_0$	1,5891	2,68	$T_c < T_t$	نقبل الفرضية H_0 أي أن الثابت غير معنوي عند مستوى معنوية 5 % لايدخل في تفسير المتغير التابع **CRI**
UEM	$\hat{\beta}_1$	1,0022	2,68	$T_c < T_t$	نقبل الفرضية H_0 أي أن المتغير **UEM**غير معنوي عند مستوى معنوية 5 % لايدخل في تفسير المتغير التابع **CRI**
SEC	$\hat{\beta}_2$	1,2685	2,68	$T_c < T_t$	نقبل الفرضية H_0 أي أن المتغير **SEM**غير معنوي عند مستوى معنوية 5 % لايدخل في تفسير المتغير التابع **CRI**
POP	$\hat{\beta}_3$	3,0117	2,68	$T_c > T_t$	نقبل الفرضية H_0 أي أن المتغير **POP** معنوي عند مستوى معنوية 5 % يدخل في تفسير المتغير التابع **CRI**
GDP	$\hat{\beta}_4$	1,5891	2,68	$T_c < T_t$	نقبل الفرضية H_0 أي أن المتغير المستقل **GDP**غير معنوي عند مستوى معنوية 5 % لايدخل في تفسير المتغير التابع **CRI**

المصدر: من عداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج **Eviews 9**

من خلال الجدول نلاحظ أن:

المتغير **(P0P)** يؤثر على المتغير التابع **(CRI)**، حيث أن القيمة المحسوبة T_c لاختبار ستودنت أصغر من القيمة المجدولة T_t.

- مدلولية المقدرات **(Proba)** الخاص باختبار **student:**

فيما يخص مدلولية المقدرات فإن هذا المؤشر يدل على أن كل من المتغيرات المفسرة على **حدا UEM, SEC, GDP)** ليس لها تفسير قوي لأن قيمة مدلوليتها أكبر من(0.05).

ونلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (11.2): مدلوليات المقدرات ومعنوياتها

المتغير	المعالم	T_c	احتمال انعدام المعلم(%)	القرار
الثابت	$\hat{\beta}_0$	−1,58912	0,1465	ليس معنوي لا يفسر **CRI**
UEM	$\hat{\beta}_1$	−1,0022	0,3424	ليس معنوي
SEC	$\hat{\beta}_2$	1,2685	0,2364	ليس معنوي
POP	$\hat{\beta}_3$	3,0117	0,0147	معنوي يفسر جيدا **CRI**
GDP	$\hat{\beta}_4$	0 ,1579	1,540061	ليس معنوي

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج **Eviews 9.**

من الجدول رقم (9.2) نلاحظ أن احتمال انعدام المعالم ($\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ ، $\hat{\beta}_2$ ، $\hat{\beta}_3$ ، $\hat{\beta}_4$) وارد وهذا يعني أن كل هذه المتغيرات ليس لها تأثير على النموذج.ماعدا المتغير المستقل (**POP**) وهذا يعني أن المتغيرات الأخرى ليس لها تفسير جيد للمتغير التابع، **(CRI)**

2-4. اختبار فيشر: لتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة

$$H_0 = a_0 = a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5$$

$H_1 = 0$ يوجد على الأقل معلمة تختلف عن

$$F_C = 28,14$$

$$F_T = 3,26$$

بما أن قيمة المحسوبة F_C أكبر من المجدولة F_T نقبل الفرضية H_1 أي أن النموذج معنوي ككل عند درجة معنوية 5% وهذا يعني أن المتغيرات مجمعة لها تفسير جيد للمتغير التابع (**CRI**).

الفرع الثالث: دراسة المشاكل القياسية للنموذج المقدر

1. مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي: لمعرفة ما إذا كانت البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا أم لا عند درجة معنوية 5% سيتم الانطلاق من الفرضيتين:

البواقي تتبع توزيع طبيعي: H_0

البواقي لا تتبع توزيع طبيعي: H_1

للتأكد من أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا هناك العديد من الاختبارات للتأكد من ذلك، وبناء على النتائج التي يتم الحصول عليها يتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية، ولعل أهم هذه الاختبارات اختبار **Jarque- bera**. والشكل الموالي يبين النتائج التي تم الحصول عليها من هذا الاختبار.

الشكل رقم (7.2): التوزيع الطبيعي للبواقي

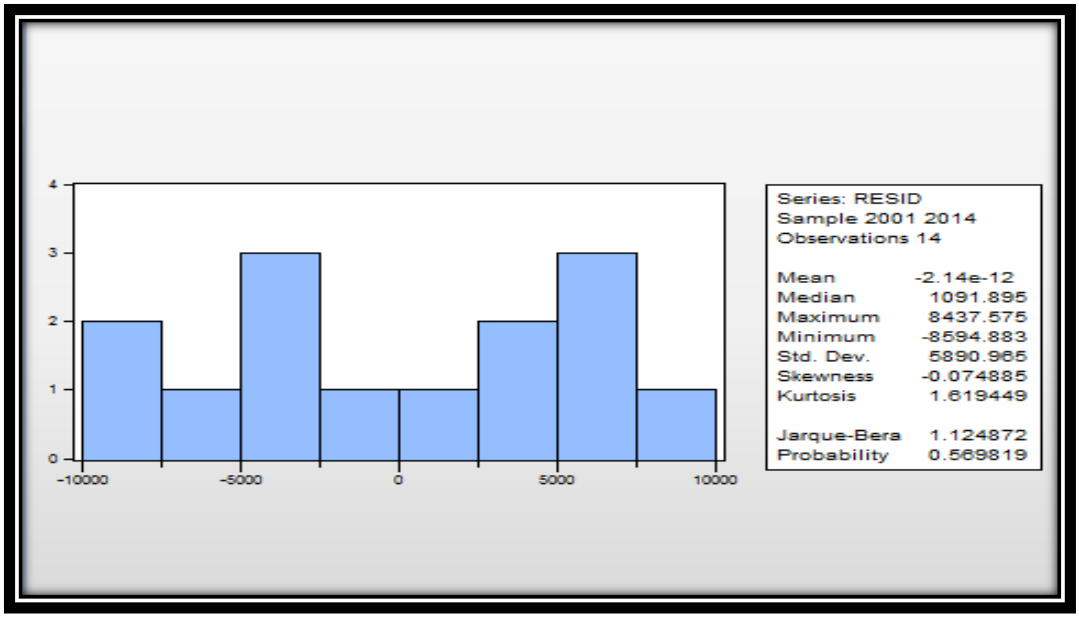

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9**

من خلال النتائج المتحصل عليها باستعمال اختبار **Jarque- bera** أن **قيمة** 0.56= **Prob** وهي أكبر من 0.05 نقبل الفرضية H_0 فهذا يدل على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، وهذا ما يوضحه الشكل السابق حيث أن هذا التوزيع يؤل إلى توزيع طبيعي للبواقي، لذا سيتم قبول الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

2. مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي: نظرا لصغر حجم العينة لا يمكن استعمال اختبار **DW**، لأن عدد المشاهدات أقل من 15 مشاهدة. ولتأكد من صحة وجود ارتباط ذاتي يتم اللجوء إلى اختبار **(Breusch-Godfery)** بمثابة البديل لاختبار **DW**، والذي تعتبر من بين أهم الاختبارات للكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي في بواقي معادلة الانحدار، عند درجة معنوية 5%، ستتم الانطلاق من الفرضيتين:

البواقي ليست مرتبطة ذاتيا: H_0

البواقي مرتبطة ذاتيا: H_1

الجدول الموالي ينين النتائج التي تم الحصول عليها بعد إجراء هذا الاختبار.

الجدول رقم (10.2): نتائج تقدير إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.519063	Prob. F(1,8)	0.4918
Obs*R-squared	0.853015	Prob. Chi-Square(1)	0.3557

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/03/17 Time: 13:19
Sample: 2001 2014
Included observations: 14
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	303.2487	1943.346	0.156045	0.8799
POP	0.000443	0.002058	0.215230	0.8350
UEM	-46.93996	776.5134	-0.060450	0.9533
SEC	-71.89135	337.7772	-0.212837	0.8368
C	-9562.091	65676.95	-0.145593	0.8878
RESID(-1)	-0.266699	0.370179	-0.720461	0.4918

R-squared	0.060930	Mean dependent var	3.02E-11
Adjusted R-squared	-0.525989	S.D. dependent var	5890.965
S.E. of regression	7277.164	Akaike info criterion	20.92040
Sum squared resid	4.24E+08	Schwarz criterion	21.19428
Log likelihood	-140.4428	Hannan-Quinn criter.	20.89504
F-statistic	0.103813	Durbin-Watson stat	1.985908
Prob(F-statistic)	0.988417		

المصدر: من إعداد الطالبتان باستخدام برنامج EViews 9

من نتائج الاختبار التي يظهرها الجدول أعلاه تبين أن: **Prob= 0 ,49** أكبر من 0,05 وهذا مؤشر جيد يدل على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وبالتالي يجب قبول الفرضية الصفرية **H_0** ورفض الفرصية البديلة.

2. مشكلة التعدد الخطي: نظرا لاحتمال وجود مشكلة الارتباط المتعدد (**Multiicollinearity**) بين المتغيرات لتفسيرية للنموذج، والذي يؤدي إلى تضخم التباين **(Variance)** والأخطاء المعيارية (**Standard errors**) لمقدرات النموذج وبالتالي انخفاض قيم (t) المحسوبة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة معرفة مقدار أثر كل متغير من المتغيرات الاقتصادية على المتغير التابع، فقد أجرينا بعض الاختبارات ما إذا كان هناك ارتباط خطير أو تام بين متغيرات النموذج. وبالرغم من وجود طرق متعددة للكشف عن الارتباط المتعدد إلا أننا استخدمنا إحدى الطرق التي أصبحت شائعة الاستخدام، وهو معامل تضخم التباين **(VIF)**، ويقيس معامل تضخم التباين مقدار التضخم في تباين المعلمات المقدرة لمتغيرات محل الدراسة، الجدول الموالي ينين النتائج التي تم الحصول عليها بعد إجراء هذا الاختبار.

الجدول رقم (10.2): نتائج تقدير إختبار مشكلة التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 05/05/17 Time: 15:07
Sample: 2001 2014
Included observations: 14

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
GDP	3407084.	6.680392	2.653864
POP	3.65E-06	1241.934	5.296320
UEM	566733.7	41.79386	6.112392
SEC	98571.54	178.9277	5.306319
C	3.92E+09	1093.759	NA

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

من خلال المجالات يمكن تفسير الجدول السابق:

10 →5 عدم وجود تعدد خطي

15 →10 وجود تعدد خطي ضعيف

20 →15 وجود تعدد خطي ضعيف

20 < تعدد خطي خطير

من النتائج المتحصل عليها باستعمال هذا الاختبار والتي هي محصورة بين **2.65 و6.11 وهي** أقل من 10 فهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

المطلب الثاني: **تحليل النتائج ومناقشتها**

تعتبر مناقشة وتحليل النتائج عصارة كل الدراسات، فبعد التطرق للجانب النظري وإجراء مختلف الحسابات نصل الآن إلى المرحلة الأخيرة التي تُعنى بالتحليل والمناقشة واختبار الفرضيات.

الفرع الأول: التحليل الاقتصادي للنموذج

من خلال الدراسة والتحليل الإحصائي للنموذج تبين أن النموذج المتعدد المعتمد في هذه الدراسة القياسية يتمتع بجودة إحصائية عالية إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه نموذج ذو مدلول اقتصادي للتأكد من مدى تطابقه مع كل من النظريات والواقع الاقتصاديين.

فقد كانت المعادلة التي تم تقديرها لهذا النموذج بالشكل الموالي:

$$\mathbf{CRI} = -99447{,}25 - 754{,}5355\mathbf{UEM} + 398{,}2869\mathbf{SEC} + 0{,}005754\mathbf{POP} + 2842{,}689\mathbf{GDP}$$

1. تحليل العلاقة بين المتغير التابع (الجريمة) ومتغيرات للنموذج

1-1. العلاقة بين معدل البطالة وإجمالي الجرائم: من المعادلة السابقة التي تعبر عن العلاقة بين إجمالي الجرائم ومعدلات البطالة علاقة عكسية قوية، وهذا الأمر مقبول من الناحية الاقتصادية، فمن خلال المعادلة إشارة المتغير المستقل "البطالة" سالبة دلالة على وجود علاقة عكسية، أي أن انخفاض عدد العاطلين عن العمل زاد عد المرتكبين للجريمة وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية لأن معدلات البطالة في الجزائر في انخفاض مستمر نتيجة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة. حيث عرفت معدات البطالة عدة تغيرات ابتداء من السنة التي تم فيها تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 وذلك بفضل المخصصات المالية التي أولتها الدولة لقطاعات اقتصادية من أجل دعم برامج استثمارية تمتص نسبة البطالة الكبيرة التي تعاني منها الجزائر.

وتشير إحصائيات في نهاية جانفي (2007) إلى أن عدد الباطلين في الجزائر مليون و240ألف بطال، وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12,3% مقابل 29,2 % كانت مسجلة في شهر جوان 1998، كما قدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري ب26,6% مقابل 37,4% في الوسط الريفي، مما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر في الوسط الحضري كما قدر عدد البطالين الشباب أقل من 30 سنة 869879 بطال، وهو ما يعادل 70 % من إجمالي البطالين.

1-2. العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وإجمالي الجرائم: أما العلاقة بين إجمالي الجرائم ومعدلات النمو الاقتصادي تبدو ومن خلال المعادلة أنها علاقة طردية. إن تبني الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي وجديتها في تطبيق هذا البرنامج أدى إلى حدوث زيادة في النمو الاقتصادي الإجمالي في قطاع المحروقات وخارج هذا القطاع مما يؤكد على أن سياسة الدولة المنتهجة خلال هذه الفترة قد ساهمت في زيادة معدلات النمو هذا فضلا عن الزيادة في أسعار المحروقات والتي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري بتغطيتها لأكثر من 95% من إجمالي صادرات الجزائر.

1-3. العلاقة بين المستوى التعليمي وإجمالي الجرائم: أما بالنسبة للمتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي حيث كانت علاقته طردية بإجمالي الجرائم مما يؤكد بشكل واضح أن ارتفاع نسبة الأفراد الذين لم يحصلوا على مستوى ثانوي هذا يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة،أي أن معظم الإحصائيات التي تناولت موضوع الجريمة تؤكد أن الجرائم تكون انتشار في البيئة الاجتماعية ذات مستوى التعليمي والثقافي المتدني .

1-4. العلاقة بين تعداد السكان وإجمالي الجرائم: هي علاقة طردية قوية ويعود ذلك إلى الخصائص الجوهرية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري، مثل الارتفاع المستمر في معدل زيادة السكان يؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية، كما أنه يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويؤدي إلى انخفاضه، فكلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت

المدخرات وبالتالي الاستثمارات، وذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان، مما يؤدي إلى معدل أقل لنمو الإنتاج ولمتوسط الدخل الفردي. وهكذا فإن النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين ؛ الأولى تخفيض معدل الادخار والاستثمار وتفاقم مشكلة تكوين رأس المال، والثانية زيادة الاحتياجات الاستثمارية .إن معدل نمو الناتج الكلي ومتوسط دخل الفرد أقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا، نتيجة لانخفاض معامل رأس المال الناتج أو معامل رأس المال العامل من جهة، وتحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي، وهو يعتبر إما أنه غير منتج، وإما أنه أقل إنتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة من جهة أخرى.

2. تحليل معنوية النموذج: من خلال مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تبين أن:

– معاملات النموذج ذات دلالة إحصائية، حيث نجد احتمال كل من معامل الثابت ومعامل معدلات البطالة (754.53−) أي أنها أقل من (0.05).

– احتمال إحصائية **Fisher** أقل من (0.05) تدل على المعنوية الكلية للنموذج.

– نتيجة معامل الثابت (**C**=−99447.25) الذي يشير إلى عدم وجود القاطع المشترك بين متغيرات السلسلة المدروسة.

– الإشارة الموجبة لمعامل إجمالي الجرائم(**Cri**=) تشير إلى العلاقة العكسية بين معدلات البطالة وإجمالي الجرائم، فعندما تنخفض معدلات البطالة بوحدة واحدة ينتج عن ذلك زيادة حجم إجمالي الجرائم.

3. تحليل نتائج الإنحدار المتعدد:

– قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ بلغت 0.9259 أي أن إجمالي الجرائم تفسر معدلات البطالة للجزائر بنسبة 92.59% من المتغيرات الإجمالية وهي نسبة علية جدا، وهو ما يحقق إحدى فرضيات الدراسة.

– $\bar{\boldsymbol{R}}$ قيمة معامل التحديد المصحح بلغت 0.8930 وهو ما يعني أن المتغير المستقل يساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة 89.30 %.

مما سبق يمكن القول أن النموذج المقدر مقبول لحد ما من الناحية الاقتصادية إلا أنه لا يمكن القول إصدار حكم نهائي على اتجاه العلاقة القائمة بين كل من إجمالي الجرائم كمتغير مفسر وكل متغير مفسر له على حدى، إذا أنه لتدخل متغيرات أخرى داخل أو خارج النموذج قد تتغير العلاقة مع كل متغير مستقل من طردية موجبة إلى عكسية سالبة أو من عكسية سالبة إلى طردية موجبة، إلا أن السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر لا تتمتع بالمرونة الكافية التي تجعلها تستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من المتغيرات السابقة أو من المتغيرات التي تطرأ على متغيرات أخرى خارج النموذج له تأثيرها على إجمالي الجرائم.

خاتمة الفصل الثاني:

بعد الدراسة الاقتصادية القياسية لظاهرة أثر البطالة علي تطور معدلات الجريمة خلال الفترة 2001-2014، توصلنا إلى قبول نموذج في إطار الدراسة القياسية الاقتصادية.

وبناءً على النموذج المقدر يمكن اعتماد المتغيرات المفسرة لدالة الإجمالي الجرائم في الجزائر التالية:

- **معدلات البطالة:** من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا وجود علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في الجزائر،
- **معدل النمو الاقتصادي:** من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا أنه هناك علاقة ارتباط سلبي ضعيف بين إجمالي الجرائم و معدل النمو الاقتصادي.
- **التعداد السكاني:** وذلك لأن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في الجزائر وهذا ما تم أثباته من خلال الدراسة التطبيقية.
- **المستوى التعليمي:** خلال الفترة الدراسة التطبيقية نجد أن تطور المستوى التعليمي في الجزائر له علاقة مع إجمالي الجرائم، وهذا لأن زيادة المستوى التعليمي يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة الخبرة الإجرامية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تمثل الهدف من هذه الدراسة في البحث حول أنواع الجرائم التي ترتكب من قبل الأفراد العاطلين، وتعد الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تتعرض لها المجتمعات، وإذا ارتفعت في المجتمع وبين أوساط الشباب فنتوقع الكثير من الجرائم فمشكلة البطالة وحسب ما جاءت به نتائج الدراسة الحالية أو الدراسات السابقة هي ناقوس الخطر للانحراف والجريمة، إضافة إلى ما تجلبه على الفرد من قلق واكتئاب أو أمراض اجتماعية ونفسية مختلفة، وكذلك مشاكل اجتماعية أسرية مما يجعل الفرد يشعر بالإحباط والتذمر واليأس

وقد كشفت هذه الدراسة ومن خلال ما أسفرت من نتائج، أن هناك الكثير من الجرائم قد وقعت بسبب الحاجة للمال لعدم توفره لدى مرتكب الجريمة، وغياب ما يسمى تكافؤ الفرص، خاصة أن جريمة السرقة بلغت أكبر نسبة من إجمالي الجريمة المالية في الجزائر، وهذا يدل على أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وهو البحث عن المال بأي وسيلة كانت، نظرا لحاجته الماسة له لتوفير أدني متطلباته وحاجيات أسرته الضرورية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين مشكلة البطالة والجريمة وأن الفرد يرتكب الجريمة إذا توافرت له بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وأن هناك علاقة بين الحالة المهنية للفرد ونوع الجريمة التي ارتكبها بسبب ضعف المستوى الاقتصادي وعدم وجود المصدر المادي المناسب له، ولا شك أن الحاجة للمال قد يكون له دور كبير في الانحراف والمساهمة بشكل كبير في ارتكاب الجرائم بشتى أنوعها، وبالأخص تلك المتعلقة بالمال والتهريب وترويج المخدرات وجرائم التزوير والاختلاس وتبييض الأموال والسطو للحصول على المال لعدم وجود عمل أو مصدر دخل مادي يسد حاجياته.

1. اختبار صحة الفرضيات

– **الفرضية الأولى:** " شهدت البطالة والجريمة في العالم حركية شديدة وتحولات جذرية فهي في تغير دائم ومتسارع، وأصبحت عاملا حيويا يعيق التنمية الاقتصادية "، لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة، حيث عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوس خلال فترة الدراسة، بينما الجريمة شهدت ارتفاع مستمر.

– **الفرضية الثانية:** " تؤدي الزيادة في معدلات البطالة إلى الزيادة في إجمالي الجرئم "، لقد تم إثبات عدم صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة، لوجود علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين معدلات البطالة وإجمالي الجرائم في الجزائر، وهذا ما يخالف الفرضية الرئيسية لدراستنا القائلة بأن زيادة معدلات البطالة سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، وهذا راجع حسب رئينا إلى ارتفاع

معدلات الجريمة داخل المجتمع الجزائري نظرا للظروف الاقتصادية كالبطالة لوحدها وإنما لاجتماع عدة عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية كلها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

– **الفرضية الثالثة:** " يعد التحكم في النمو الديمغرافي شرطا أساسيا للتحكم في سيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية في سياق الدراسة فيعد هذا مطلب أساسي للتوفيق بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بسبب أن وتيرة النمو تختلف بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأن أثر النمو السكاني لا يظهر في المدى القصير وإنما يكون تأثيره في المدى الطويل.

3. نتائج البحث:

–هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وإجمالي الجرائم.

–يؤثر النمو السكاني تأثيرا إيجابيا على إجمالي الجرائم.

–عرفت معدلات البطالة إنخفاض محسوس خلال الفترة فترة الداسة.

–شهدت إجمالي الجرائم تطورات خلال الفترة 2001–2014

4. الاقتراحات: في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– ضرورة قيام الحكومة برفع دخل الأفراد ورفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم في المجتمع، من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم في المجتمع الجزائري وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين للتقليل من دوافع ارتكاب الجرائم.

– دعوة المؤسسات الاجتماعية وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ومؤسسات التكافل الاجتماعي لتنفيذ برامج وسياسات مالية هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع.

– ضرورة معالجة مشكلة البطالة واعتبارها قضية أمن قومي ذات أولوية تتطلب تكريس الجهود لتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع وبأجور مناسبة تكفي لتلبية الحاجات الضرورية للعاطلين والفقراء وذوي الدخول المحدودة حتى لا يتخذوا سبل أخرى غير قانونية لتلبية حاجياتهم تؤدي بهم إلى ارتكاب الجريمة، ولا بد من العمل على سياسة مالية واستثمارية ملائمة. للقضاء على البطالة.

– تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص والعمالة لإيجاد ظروف مشابهة للقطاع العام وتقديم الإعانات الاجتماعية والتأمين الصحي و تنمية الموارد البشرية لتحقيق تنمية مستدامة بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل وتوفير فرص عمل مؤقتة وغيرها من الإجراءات السريعة لمواجهة أثر البطالة على الفرد والأسرة والمجتمع.

– رسم السياسة التعليمية بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والتعاون مع أصحاب الأعمال المنشآت التعليمية للوصول إلى الحاجات الفعلية لأصحاب العمل، وتوفير الوعي الإعلامي اللازم لتوعية الشباب وتحفيزهم على القيام بالمشروعات الصغيرة.

5. آفاق الدراسة: مهما حاولنا حصر جوانب الموضوع إلا أنه نجد دائما جوانب لم نتطرق إليها وربما تكون هي مواضيع دراسات مستقبلية، ونقترح جملة من المواضيع للبحث:

- محاولة تطبيق في دراسات قادمة، نماذج حديثة مثل نماذج **VAR**، نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ **VECM**، فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع تطور الظواهر على مستوى الاقتصاد الكلي.
- اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية.
- محاولة القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات
- القيام بدراسة تحليلية وقياسية بين البطالة والفقر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم – المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

2. إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

3. امتثال محمد حسن، محمد علي أحمد، **مبادئ الاستدلال الإحصائي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.

4. العيسوي عبد الرحمن، **اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص: 83.

5. جلاطو جيلالي ، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

6. حسام علي داود، خالد محمد السواعي،" **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013.

7. خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1999.

8. عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، ط2، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.

9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيقي** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

10. عصمت عدلي، **الجريمة وقضايا السلوك بين الفهم والتطبيق**، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2009.

11. علي عبد القادر القهوجي، **شرح قانون العقوبات – القسم العام – نظرية الجريمة**، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

12. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2005.

13. فيصل مفتاح وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.

14. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.

15. كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد القياسي**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2014.

16. محمد شيخي، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، ورقلة، الجزائر،2011.
17. محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
18. محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007.
19. محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2004.
20. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 1998.
22. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
23. مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ على المدى القصير**، OPU الجزائر، 2002.
24. وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

ثانيا: المذكرات والرسائل وأطروحات الدكتوراه

25. بن حمودة نجيب، **البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
26. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية علـــى تطور معدل البطالة- دراسة تحليلية قياسية**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قســم علوم التسيير، جامـــــــعة سطيف، الجزائر2010.
27. كمال بوصافي ، **حدود البطالة الظرفية والبـــطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
28. مليك محمودي،" **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1990 – 2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع: تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012.

ثالثا: المجلات

29. عقبة ريمي وسعدية قصاب، **دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر فترة 2001-2010**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي ،العدد 07، المجلد 02.
30. مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة1970-2005**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 37.

31. لمزري جميلة وحبة وديعة، **قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصـــرة بالمجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد السابع، جويلية، 2014.

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية

32.R-Bourbonnais, Michel Terraza, **Analyse des séries temporelles en économie**, France, Juin1998.

33. ONS, **Données statistiques activité emploi et chômage**, Algérie, N ° 514, edition, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (1.3): تطور قيم المتغيرات المدرجة في النموذج المتعدد خلال الفترة 2001-2014

السنوات	إجمالي الجرائم	معدلات البطالة	معدلات النمو الاقتصادي	المستوى التعليمي	تعداد السكان
2001	78000	27.299999	1.6740816	46.7	31590320
2002	110000	25.9	4.2793822	68.4	31990387
2003	117000	23.700001	5.8614464	71.6	32394886
2004	112000	20.1	2.9577184	73.8	32817225
2005	119000	15.3	4.46654302	77.2	33267887
2006	126000	12.3	0.2492289	78.8	33749328
2007	121243	13.8	1.8528828	79.8	34261971
2008	130000	11.3	0.7848061	70.3	34811059
2009	119000	10.2	-0.095346	76.8	35401790
2010	133898	10	1.7762588	93.1	36036159
2011	148019	10	0.9915688	97.2	36717132
2012	149489	11	1.4051697	78.9	37439427
2013	157331	9.80000002	0.7898049	99.3	38186135
2014	158524	9.5	1.805281	99.9	334

المصدر: بالنسبة لبيانات إجمالي الجريمة فقد يم الحصول عليها من المديرية العامة للأمن الوطني.

أما باقي المتغيرات فقد تم الحقول عليها من صندوق النقد الدولي

الملحق رقم (2.3): بيان الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 05/04/17 Time: 10:10
Sample: 2001 2014
Included observations: 14

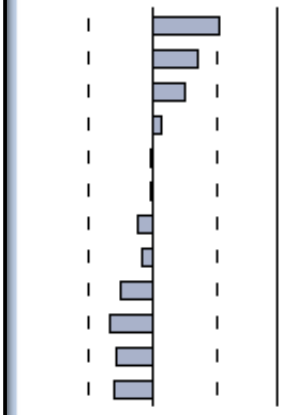

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.565	0.565	5.5025	0.019
		2	0.375	0.081	8.1207	0.017
		3	0.274	0.049	9.6446	0.022
		4	0.066	-0.183	9.7417	0.045
		5	-0.021	-0.037	9.7528	0.083
		6	-0.010	0.059	9.7558	0.135
		7	-0.129	-0.144	10.289	0.173
		8	-0.090	0.059	10.591	0.226
		9	-0.267	-0.335	13.790	0.130
		10	-0.359	-0.112	21.019	0.021
		11	-0.317	-0.031	28.535	0.003
		12	-0.332	-0.068	40.858	0.000

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

الملحق رقم(3 3.): جدول ستيودنت TABLE DE STUDENT

Valeur de *t* ayant La probabilité *P* d'être dépassée en module

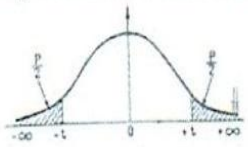

v	*P* =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Source :*op.cite*, p.369.

الملحق رقم(4.3): جدول فيشر TABLE DE FICHER

	$n=1$		$n=2$		$n=3$		$n=4$		$n=5$	
m	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$	$\alpha=0.05$	$\alpha=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

Source :R. BOURBONNAIS , Econométrie (Paris : Dunod, 2015), p.372.

الملخص

تهدف هده الدراسة إلى تحليل وقياس أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر مـــن خلال تحليل الأبعاد النظرية للمجتمع وتطبيق نموذج الانحدار المتعدد خـــلال الفترة 2001-2014 ونظرا لعدم وجود دراسات تجريبية كثيرة في الجزائر اهتمت بدراسة اثر البطالة على تطور الجريمة، ومن ثم نحاول في هذه الدراسة معرفة العلاقة بين البطالة وإجمالي الجريمة في الجزائر لاختبار فرضية نظرية اقتصاد الجريمة القائلة بأن الزيادة في معدلات البطالة سوف يـــؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين معدلات البطالة وإجمالي الجريمة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى اختلاف العوامل المحددة للجريمة والبطالة حسب النظريات الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود عـــلاقة عكسية بين معدلات البطالة والجريمة، وعلاقات ذات دلالة إحصائية مختلفة ايجابية وسلبية، بين إجمالي الجريمة ومعدل النمو الاقتصادي والمستوى التعليمي.

الكلمات المفتاحية: تطور الجريمة، البطالة، نموذج الانحدار المتعدد.

Abstract :

This study aims at analyzing and measuring the effect of unemployment on the development of crime rates in Algeria by analyzing the theoretical dimensions of the society and applying the model of multipe deterioration during the period 2001 to 2014. Due to the absence of many experimental studies in Algeria , To examine the relationship between uneployment and total crime in Algeria to test the hypothesis of the crime economy theory the increase in unemployment rates will lead to an increase in crime rates. To achieve this goal, the multipe regression model was used to determine the relationship between unemployment rates and total unemployment . Crime in Algeria.

The study found that there is an inverse correlation between crime rates and a relationship of different statical significance, positive and negative, between total crime, economic growth rate and educational level.

Keywords : Evolution of crime, the unemployment, multiple degration.